

نشرة إخبارية المنظمة العربية لحقوق الإنسان



كل حقوق الشعب اليمني منتهكة في ظل الحرب الأهلية والانفصال

الانتهاكات. كما طالب بمحاسبة المتسببين بها واتخاذ الاجراءات الكفيلة التي تمنع تكرارها. وتشكلت بالفعل لجنة برئاسة وزير الداخلية للتحقيق، وقامت باحتجاز نحو ٦٠ عنصرا امنيا وجهت لهم تهمة القيام بهذه الحوادث دون تعليمات. كما اطلقت سراح اعضاء الحزب الاشتراكي الذين اعتقلوا ولم يثبت تورطهم في أعمال منافية للأمن.

ومن ناحية أخرى، كان من الطبيعي أن تؤثر الحرب سلبيا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب اليمني. فقد تدهور الوضع الاقتصادي وتردت الحالة المعيشية، وتم تدمير جزء كبير من الثروة الوطنية، فضلا عن توقف معظم مشاريع التنمية وترحيل الخبراء الأجانب العاملين فيها بمن فيهم موظفو برنامج الأمم المتحدة للتنمية وموظفو منظمة الأغذية والزراعة الدولية وخبراء البترول الذين غادروا اليمن في إجازات مفتوحة.

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بيانا دعت فيه الى الوقف الفوري للاقتتال بين الاشيقاء اليمنيين، وحقن الدماء والعودة الى مائدة الحوار، ووفاء الاطراف المتحاربة بالتزاماتها القانونية لحماية المدنيين وقت الحرب ومعاملة الأسرى والمحتجزين. وقد عجزت المنظمة منذ بدء القتال عن الاتصال بأعضائها في اليمن بسبب انقطاع الاتصالات الهاتفية، لكنها تلقت، والنشرة ماثلة للطبع، بيانا من المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية حمل فيه «سلطات صنعاء» مسؤولية الحرب وعدم الاستجابة لدعوات ايقاف القتال، ونفى أى علاقة للحرب بالوحدة اليمنية. وأوضح أن الحرب نتج عنها قصف مدن كاملة وتدميرها، وقتل سكانها، وأصبح هناك آلاف من النازحين من الأطفال والشيوخ والنساء الذين أصبحوا يفترشون العراء وساحات المدارس التي خصصت لايوائهم، اضافة الى آلاف الجرحى من المدنيين الذين تمتلئ بهم المستشفيات. كما استنكر استخدام الاطفال كدروع بشرية، واستخدام عقاقير طبية ذات تأثير مخدر للجند الذين يزج بهم في المعارك.

ودعا بيان المنظمة اليمنية منظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية العربية والعالم الى حملة تضامنية مع الشعب اليمني من أجل وقف الحرب والاقتتال في اليمن وفتح باب التبرعات لتوفير الأدوية والغذاء ومساعدة جرحى الحرب والنازحين. والمطالبة بالافراج عن المعتقلين، والتحقيق في مصير المفقودين والمطالبة بالغاء الطوارئ وعودة الحياة المدنية واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان. واذاف البيان أن المنظمة اليمنية من جانبها قد أجرت لقاءات مع المسؤولين في عدن وأنهم أبدوا استعدادا للتعاون في مختلف المهام المرتبطة بمهام المنظمة وسمح للجان التي شكلتها المنظمة بزيارة الأسرى، كما طلبت كشفا بأسمائهم وتحصلت على وعد بذلك، وأن المسؤولين قد أبدوا كذلك استعدادهم لبحث ومعالجة أية قضية أو ممارسة تتم بالتناقض وحقوق الانسان أو الحريات العامة.

تمثل الحرب الأهلية اليمنية التي اندلعت بين القوات الموالية للمؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح والقوات الموالية للحزب الاشتراكي في ٤ مايو / أيار حالة قصوى لانتهاك حقوق الانسان، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحرية. فقد افضت الحرب الى مقتل عشرات الالاف من اليمنيين لم يتيسر حصرهم تحديدا. ومنهم أعداد كبيرة من المدنيين أزهقت أرواحهم سواء في مجرى العمليات العسكرية أو نتيجة القصف الصاروخي المتبادل للمدن وخاصة صنعاء وتعز وعدن. وامتد انتهاك الحق في الحياة ليشمل اللاجئين الصوماليين، الذين هربوا من جحيم الحرب في بلدهم ليجدوا أنفسهم محاصرين بين ناري القوات الشمالية والجنوبية في «أبين» خلال أيام القتال الأولى. وقتل منهم عدد لا يقل عن ٦٠٠ وفقا لمصادر الأمم المتحدة، وأصيب عدد أكبر.

وفي الوقت نفسه مارست السلطات المسيطرة على كل من صنعاء وعدن انتهاكات سافرة ضد بعض المعارضين لهما وللحرب على حد سواء. وكان من الصعب حصر كل هذه الانتهاكات عند اعداد النشرة بسبب ندرة المعلومات المستقاة من مصادر مستقلة. وعلى ذلك يمكن الاشارة مبدئيا للانتهاكات التالية التي تسربت انباء عنها من مصادر المنظمة وموظفي الأمم المتحدة الذين غادروا اليمن :

- إعتقال بعض المعارضين والصحفيين في صنعاء خلال الأسبوعين الأولين للحرب.

- تدمير مقر الحزب الاشتراكي في صنعاء، في اليوم الثاني للحرب، على يد مجموعات من طلاب كلية الشرطة.

- إعتقال أنصار لحزبي المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح في عدن ومحافظات جنوبية أخرى.

- اعتقال ١٥٠ من البحارة العراقيين كانوا على ظهر سفن راسية في ميناء عدن، ويبدو أن هذا الاجراء استهدف محاولة دعم دعوى السلطات الجنوبية بأن اطقما عراقية تشارك في القتال الى جانب القوات الشمالية.

وفضلا عن ذلك، أعلن تليفزيون عدن أن هذه القوات زجت بأطفال صغار ضمن الكتل البشرية التي استخدمتها في العمليات العسكرية في بعض المحاور. وعرض لقاءات في ١٥ مايو / أيار مع اطفال قال إنهم شماليون كانوا في عداد الموجات البشرية التي زجت بها صنعاء الى ساحة المعركة في «كرش». كما ادعى ان القوات الشمالية اقتادت عددا من السجناء الذين تم الافراج عنهم الى ساحة القتال، وزودتهم بأسلحة خفيفة دون اعداد مسبق لخوض مثل هذه المعارك. لكن لم تتأكد هذه الأنباء من أى مصدر مستقل.

ورغم ثبوت تعرض بعض أنصار الحزب الاشتراكي لاعتداءات في صنعاء شاركت فيها عناصر من أجهزة الأمن الشمالية، فقد تأكد أيضا أن الرئيس اليمني قرر تشكيل لجنة للتحقيق في هذه

وقائع ومتابعات

التي غطت انتقال العدد الضئيل من الفلسطينيين الذين سمح لهم بدخول غزة على تعرضهم لاذلال متعمد من قبل الاسرائيليين. فعلى سبيل المثال فرض عليهم انتظار طويل على الحدود المصرية، قبل أن تنقلهم سيارات اسرائيلية ذات حالة سيئة، ليتعرضوا بعد ذلك لتعقيدات شديدة، ومهينة عند نقط التفتيش. وانطبقت هذه الاجراءات على رجال الشرطة الفلسطينية أيضاً، كما لو كان المقصود هو تذكيرهم بحقيقة الوضع على الارض وحقيقة الاتفاق الذي بدأ تنفيذه، فقد فرض عليهم تسليم السلاح المسموح لهم بحمله الى قوات الاحتلال لتقوم بحصره وفحصه وتسجيل أرقامه. كما تم تصويرهم فرداً فرداً، وأخذ البعض منهم الى غرف مغلقة لاستجوابهم، ثم لاستخراج هويات خاصة لكل منهم. ووصلت الاساءات الى ذروتها، عندما أصر رئيس الوزراء الاسرائيلي على تلقي قائمة السلطة الوطنية «مسيقاً» للموافقة عليها. وفضلاً عن ذلك، ظلت قوات الاحتلال تطارد الشباب الذي شارك في المقاومة في قطاع غزة حتى آخر لحظة. وطاردت هذه القوات ستة من عناصر «صقور فتح» يوم ١٦ مايو على الطريق بين مدينتي غزة والنصيرات، وحاصرت مزرعة اختبأوا بها، حتى أجرت الشرطة الفلسطينية اتصالات مع قيادة الجيش الاسرائيلي تم على إثرها رفع الحصار. كما تواصلت اعتداءات المستوطنين، وقام بعضهم بقتل فلسطيني واصابة ٨ آخرين في الخليل يوم ١٦ مايو أيضاً، برغم بدء تنفيذ الاتفاق وبرغم وجود ١٦٠ مراقباً دولياً نشروا في الخليل عقب مذبحه الحرم الابراهيمي. وتزامن ذلك مع دخول ٣٠ مستوطناً مسلحاً بشكل استفزازي الى معبد يقع في منطقة الحكم الذاتي. ولم يستطع ممثلو السلطة الفلسطينية سوى تقديم احتجاج للسلطات الاسرائيلية. ولم تمض أيام حتى قامت القوات الاسرائيلية بقتل فلسطيني في ٢٢ مايو/أيار بقرية «تافولة» قرب الخليل، عندما هاجمت منزله بالصواريخ ثم دكته ببلدورز بعد ذلك. كما اعتقلت عدداً آخر من الفلسطينيين في العملية نفسها، وزعمت أنهم من انصار حركة «حماس».

ويدور ان المنظمات الفلسطينية المعارضة لاتفاق الحكم الذاتي أجلت الهدف الأول للقمع الصهيوني المنظم فقد اعلنت الجبهتان الشعبية والديمقراطية في ١٤ مايو/أيار أن ضغوطاً تمارس على عناصرها في السجون الاسرائيلية، لارغامهم على تأييد هذا الاتفاق. وحشتا الهيئات الدولية المعنية بحقوق الانسان على التحرك لاطلاق سراحهم وضمان حقهم في التعبير. والمثير للانتباه ان يبدأ تنفيذ الاتفاق، بينما يظل آلاف من الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية. فلم تلتزم اسرائيل سوى باطلاق سراح ٥ آلاف معتقل، أى أقل من نصف مجموع المعتقلين الذين يعتقد أن عددهم يزيد على ١٢ ألفاً، وان ترتكب سلطة الاحتلال انتهاكاً آخر عندما ألزمت المفرج عنهم بالتوقيع على تعهد يتضمن العمل على دعم عملية السلام، ومن ثم مصادرة حقهم الطبيعي في التأييد أو المعارضة. وعندما رفض بعضهم

اسرائيل في موقف حرج أمام لجنة مناهضة التعذيب قدمت اسرائيل تقريرها في ٢٥ يناير ١٩٩٤ أمام لجنة مناهضة التعذيب وناقشته اللجنة يوم ٢٥ ابريل ١٩٩٤. وكان هناك نقاش حاد حول توجيهات لجنة «لاندو» السرية والمشكلة بموجب قرار الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٨٧، والتي تسمح باستخدام الضغط البدني المتوسط (moderate physical pressure) كما جاء في تقرير اسرائيل. وتدعى اسرائيل في تقريرها أن لجنة «لاندو» أوصت باستخدام الضغط النفسي اثناء التحقيق مع الارهابيين على الأغلب وسمحت في بعض الحالات باستخدام الضغط البدني المتوسط. وعندما طلب من رئيسة الوفد الاسرائيلي ان تعلن التوجيهات السرية التي تسمح باستخدام الضغط البدني المعتدل رفضت قائلة : ان نشر هذه التوجيهات يحرم سلطات الأمن الاسرائيلية من وسيلة نفسية ثمينة.

وفي اجابتها عن عشرين حالة وفاة لفلسطينيين اثناء الاعتقال عام ١٩٨٩ اجابت المسؤولية الاسرائيلية بأن اثنين من افراد الأمن الاسرائيلي أخذوا حكماً لمدة ستة أشهر. كما اشارت الى انه تم التحقيق في ١١٠٠ حالة استخدم فيها العنف من قبل الشرطة وان هنالك حوالي خمسين الى ستين يدانون سنوياً وبضمنهم ضباط.

لقد اعلنت لجنة مناهضة التعذيب قلقها العميق من القانون الاسرائيلي المتعلق بالدفاع عن اوامر عليا (superior orders) والضرورة (necessity) هي خرق فاضح لاتفاقية مناهضة التعذيب ومن استخدام الضغط البدني المتوسط كما جاء في توجيهات لجنة «لاندو» لاسيما وان هذه التوجيهات سرية. ووصت لجنة مناهضة التعذيب الحكومة الاسرائيلية :

- ١- أن تنشر أساليب التحقيق ليكون هنالك شفافية ولتكون منسجمة مع اتفاقية مناهضة التعذيب.
- ٢- أن توقف حالاً ممارسات التحقيق السائدة والتي تخرق التزامات اسرائيل بموجب الاتفاقية.
- ٣- أن تبدأ برامج مكثفة لتعليم وإعادة تعليم رجال الأمن وقوات الدفاع والشرطة والأطباء ليتعرفوا على التزاماتهم بموجب الاتفاقية.
- ٤- ان تمنح كل ضحايا التعذيب امكانية الوصول الى اعادة التأهيل المناسب والتعويض.

بدء الحكم الذاتي لا يضع حداً للانتهاكات الاسرائيلية لم تساعد كل المظاهر الاحتفالية المصاحبة لبدء تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا، على اخفاء التعنت الاسرائيلي في تطبيق اتفاق الحكم الذاتي وما ينطوي عليه من استمرار الهيمنة الفعلية على منطقة الحكم الذاتي بذرائع أمنية. كما لم تصرف هذه المظاهر الأقطار عن استمرار الانتهاكات الاسرائيلية اليومية لحقوق الشعب الفلسطيني. فقد اتفقت المصادر

التوقيع (قالت بعض المصادر انهم سبعة) على هذا التعهد، تم الغاء قرار الافراج عنهم وظلوا رهن الاعتقال. وعندما تم اخلاء سجن غزة المركزي لتسليمه الى الشرطة الفلسطينية، نقل ٣٠٠ معتقل منه الى سجون أخرى.

ومع بدء تنفيذ الاتفاق جرى تطور آخر ينطوي على انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني الاقتصادية، بتوقيع باريس الذي يقيم نوعاً من الاتحاد الجمركي اذ جعل الشيكول الاسرائيلي العملة الرسمية للتداول في مناطق الحكم الذاتي. وقد بدأت التداعيات السلبية لهذا الاتفاق على فرص التنمية الفلسطينية بشكل فوري، حيث عبر مستثمرون واقتصاديون فلسطينيون عن القلق، وتردد أن بعضهم أرجأ اتخاذ قراره بشأن الاستثمار في هذه المناطق، مثل مؤسسى «شركة فلسطين للتنمية والاستثمار».

وهكذا يتضح ان بدء تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي لم يضع حدا للانتهاكات الاسرائيلية التي استمر بعضها على حاله، او أخذ أشكالاً جديدة. كما لم يؤثر على الانتهاكات الاسرائيلية خارج الاراضى الفلسطينية المحتلة، وخاصة في لبنان كما تبين من اعتداءات العسكرية التي حدثت في آخر مايو/أيار واختطاف السياسى اللبناني مصطفى الديوانى في عملية من عمليات ارباب الدولة التي اعتادت القيام بها دون أى رد فعل دولي.

مصر : مد العمل بقانون الطوارئ

وافق مجلس الشعب المصرى فى منتصف ابريل / نيسان على مشروع قانون بقرار بمد العمل بقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ لمدة ثلاث سنوات، وذلك قبل انتهاء المدة السابقة (وهى ثلاث سنوات أيضاً) بما يزيد على شهرين. وفيما تذرعت الحكومة بأعمال العنف والارهاب التي تشهدها البلاد فى السنوات الأخيرة كمبرر لتمديد سريان حالة الطوارئ، أدانت أحزاب المعارضة الخمسة الرئيسية فى البلاد (الوفد، والعمل، والتجمع الوحدوى، والناصرى، والأحرار) استمرار - العمل بحالة الطوارئ وجميع القوانين المقيدة للحريات، وطالبت الحكومة بالعودة الى الشرعية واحترام حقوق الانسان.

وباستمرار سريان قانون الطوارئ لمدة ثلاثة أعوام أخرى، تصبح مصر فى حالة طوارئ لفترة مقدارها ستة عشر عاماً متتالية، من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٩٧. بما يؤكد القول بأن قانون الطوارئ قد أصبح الدستور الفعلى للبلاد من الناحية العملية، بما ينطوى عليه من صلاحيات واسعة للسلطات التنفيذية، تمكنها من العصف بالعديد من الحقوق والحريات التي كفلها الدستور والعديد من الضمانات الواردة فى قانون الاجراءات الجنائية، وبافتئاته على السلطة القضائية بإنشاء قضاء استثنائى يتولى الفصل فى الجرائم التي تقع بالخالفه لأحكام الطوارئ، وبمنحه رئيس الجمهورية سلطات واسعة فى شئون العدالة تشمل حقه فى التصديق على الأحكام التي تصدر من محاكم أمن الدولة «طوارئ» وحقه فى طلب إعادة المحاكمة، والسلطات المخولة له بإحالة الدعاوى القضائية الى المحاكم العسكرية.

ولا يتفق استمرار حالة الطوارئ على هذا النحو مع الضوابط

التي حددها العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية لاعلان حالة الطوارئ. حيث تنص المادة (١٧٤) على أنه «يجوز للدول الأطراف ... فى أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة والتي يعلن عن وجودها بصفة رسمية، أن تتخذ من الاجراءات ما يحلها من التزاماتها طبقاً للعهد الى المدى الذى تقتضيه بدقة متطلبات الوضع، على ألا تتنافى هذه الاجراءات مع التزاماتها الأخرى بموجب القانونى الدولى».

ثم تنص الفقرة الثانية على أنه «ليس فى هذا النص ما يجيز التحلل من الالتزامات المنصوص عليها فى المواد ٦ و ٧ و ٨ (فقرة ١ و ٢) و ١١ و ١٥ و ١٦. كما تنص الفقرة (٣) على أن «كل دولة طرف فى العهد أن تستعمل حقها فى التحلل من التزاماتها أن تبلغ الدول الأخرى الاطراف فى العهد فوراً عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالنصوص التي أحلت منها نفسها والأسباب التي دفعتها الى ذلك، وأن تبلغ نفس الدول بتاريخ إنائها ذلك التحلل». كما يعد استمرار «حالة الطوارئ» عائقاً رئيسياً فى التنفيذ الكامل لاحكام العهد الدولى، خاصة وأنه لا تتوفر أى رقابة على اعلان حالة الطوارئ فى مصر بإعتبارها عملاً من أعمال السيادة، كما لا تتوفر رقابة برلمانية فعالة للنظر فى دواعى اعلانها وتمديدتها خاصة وأن رئيس الجمهورية الذى يعلن حالة الطوارئ قبل العرض على مجلس الشعب هو نفسه رئيس الحزب الوطنى الحاكم الذى يتمتع بالأغلبية داخل مجلس الشعب.

ورغم إدراك المنظمة العربية لحقوق الانسان لحالة التوتر الأمنى التي تعيشها البلاد نتيجة لتصاعد أعمال العنف والإرهاب، ولمسؤولية الدولة فى مكافحة هذه الأعمال، فانها تعتقد أن التدرع بهذه الظروف غير صحيح لأن العمل بقانون الطوارئ قائم من قبل استثناء هذه الظروف، بل ولم يتم استثناء اعمال العنف الا فى ظل قانون الطوارئ. كما ان ادخال العديد من التعديلات على خمسة قوانين (قانون العقوبات، وقانون الاجراءات الجنائية، وقانون محاكم أمن الدولة، وقانون سرية الحسابات بالبنوك، وقانون الاسلحة والذخائر) بدعوى مكافحة الارهاب، تم لسد الاحتياجات التشريعية لمكافحة ظاهرة الارهاب، ومن ثم لم يعد هناك مبرر لذلك التمديد المتكرر لقانون الطوارئ.

انتهاكات متزايدة لحقوق الانسان فى لبنان

تزايدت انتهاكات حقوق الانسان فى لبنان، واتسع نطاقها ليشمل انتهاك الحق فى محاكمة منصفة وتحقيق قانونى عادل وسرى الى جانب انتهاك الحق فى الحرية وفى تكوين الجمعيات وحق التظاهر السلمى، فضلاً عن تقييد جانب من الحرية الاعلامية.

فقد استبقت السلطات نتائج التحقيقات الجارية مع قادة حزب «القوات اللبنانية» فقامت بحل هذا الحزب، واعتبرت قاده فى حكم المدانين قبل أن تنتهى تلك التحقيقات الى اصدار القرارات الاتهامية فى حقهم. وكثرت التصريحات السياسية التي تتناول مسار التحقيقات، بعكس ما هو مفترض من كونها سرية ولايجوز أن تتجاوز اطار القضاء. فلا يحق لأى شخص الاطلاع

على التحقيق بخلاف القائمين عليه (وهم حسب القانون اللبناني المدعى العام العدلي والمدعى العام التمييزي وكاتب المحاضر) والملمزمين بعدم الكشف عنه. فقد أصبح الحديث عن التحقيقات مع قادة القوات اللبنانية مشاعاً، بما يعنى تجاوز السلطة القضائية المفترض انها مستقلة والتدخل في عملها.

رواكب ذلك توسع في المداهمات والتوقيفات غير محددة المدة، استغلالاً لنص القانون الذي يجيز للمحقق العدلي أن يصدر قراراً بالتوقيف على ذمة التحقيق دون التقيد بفترة زمنية.

كما لا يتيح القانون اللبناني إخلاء سبيل من يجرى التحقيق معه بكفالة الا بصعوبات كبيرة وهذا في حد ذاته يوجب التروى في التوقيف.

كما واصلت السلطات اصرارها على منع التظاهر والتجمع السلمى، عملاً بمرسوم لمجلس الوزراء صدر في العام الماضى، فقررت منع المظاهرة التي دعا اليها الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابية في ٢٦ ابريل/نيسان الماضى. ومارست ضغوطاً مشددة على الداعين لها، وهددتهم بأن قراراً بحظر التجول سيصدر اذا خرجت المظاهرة، مما دفعهم الى التراجع. وأصدرت هيئة التنسيق النقابية بياناً قالت فيه انها مضطرة لتأجيل التظاهر (حتى لا يتيح لهذه الحكومة الإغفال في عملية قمع دموى بدأت تطل علينا بها). واتهمت الحكومة (بالاستمرار في مصادرة الحريات وقمع جماهير المواطنين وحرمانها من التعبير عن رأيها، وهو الحق الذي كفله الدستور اللبناني).

وأصرت الحكومة في الوقت نفسه على موقفها من حظر النشرات الاخبارية السياسية في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة بصورة مؤقتة حتى صدور قانون تنظيم الاعلان، لكن دون تحديد موعد له. ووجهت في ١٧ مايو / أيار انذاراً الى وسائل الاعلام من مغبة خرق هذا الحظر، بعد مالحظ من استغلال اكثر من وسيلة اعلامية للانشغال بموضوع اعتكاف رئيس الوزراء لاذاعة اخبار سياسية. فكان هذا الموضوع هو الأول الذي يبحثه مجلس الوزراء فور انتهاء أزمة الاعتكاف) حيث اتخذ موقفاً متشدداً بشأنه وينطوي على تهديد صريح (باتخاذ التدابير اللازمة في حق من يعاود الخرق) والمفترض في أى ترتيب مؤقت ان يرتبط بمدى زمنى معين، وإلا حمل شبهة التحول الى وضع دائم مؤداه منع وصول الأخبار السياسية للمواطنين بحرية وفرض مصدر واحد لهذه الأخبار.

ولا يقلل من خطورة هذا الحظر التطور الايجابي المتمثل في قبول الحكومة لتعديل المرسوم ١٠٤ الشهير، الذي كان يفرض عقوبات استثنائية على الصحف مثل الحبس والتوقيف الاحتياطي للصحفي والتعطيل الادارى والمصادرة الصحفية، ففي مناخ يعانى من تزايد الانتهاكات، لم يسمح هذا التطور الجزئى رغم إيجابيته في الحد من المخاوف على مصير حرية الاعلام في لبنان. ويضعف من التأثير السلبي لهذه الانتهاكات انها تركز على اتجاه معين، مما قد يعنى تكريس صيغة غالب ومغلوب في التوازن اللبناني الحالى. فلا خلاف على أهمية جهود ضبط الوضع الأمنى وانهاء الجريمة السياسية وفي الكشف عن جذورها في

فترة الحرب الأهلية. لكن لا يصح ان تتسم هذه الجهود بطابع انتقائى يستهدف اتجاهاً واحداً. فالمطلوب ان تشمل كل من كانوا رموزاً للحرب الأهلية بغض النظر عن مواقفهم الحالية في الحكم او المعارضة، ليكون الجميع سواء أمام القانون.

الكويت تنضم لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة

انضمت الكويت مؤخراً الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتصبح الاولى بين البلدان الخليجية التي تنضم الى هذه الاتفاقية، والثامنة بين البلدان العربية التي تنضم اليها. وكانت هذه الاتفاقية المهمة قد تم اقرارها قبل خمسة عشر عاماً من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفتح باب التوقيع والتصديق عليها في مارس / آذار ١٩٨٠، وبدأ سريانها في سبتمبر ١٩٨١.

أما البلدان العربية الاخرى المنضمة للاتفاقية فهي مصر، والاردن، وتونس (١٩٨٠) واليمن (١٩٨٤) والعراق (١٩٨٦) وليبيا (١٩٨٩) والمغرب (١٩٩٣).

وشأن كل البلدان العربية التي سبقتها فقد تحفظت الكويت على عدد من مواد الاتفاقية. وهو ما تسمح به الاتفاقية وفقاً للمادة ٢٨ منها شأن كل اتفاقيات حقوق الانسان، بهدف انضمام اكبر عدد من الدول الاعضاء.

وتراوح تحفظات البلدان العربية على هذه الاتفاقية بين ايراد ملاحظة عامة، على غرار ما فعلت ليبيا باعلان تحفظ عام عن عدم التزامها بما يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية، او كما فعلت اليمن (وكانت المصادقة على الاتفاقية قد تمت من جانب اليمن الديمقراطية وانسحبت على جمهورية اليمن بعد الوحدة) بقصر تحفظها على تطبيق المادة ٢٩ من الاتفاقية والتي تتعلق بإمكان دولة عضو في الاتفاقية منازعة دولة عضو أخرى امام محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بتطبيق احكام الاتفاقية. او تأتى هذه التحفظات تفصيلاً على غرار ما فعلت بلدان اخرى مثل مصر والعراق وتونس. فقد تحفظت هذه البلدان على سبيل المثال، وباشكال متفاوتة، على فقرات من المواد ٩، ١٥، ١٦، ٢٩، تتعلق بالمساواة مع الرجال في حق الطفل في جنسية أمه، أو التحفظ على الفقرات التي تتعارض مع قوانين الاحوال الشخصية النابعة من احكام الشريعة الاسلامية، او القانون الوطنى، مثل تحفظ تونس على حق الزوجة في اختيار السكن. وقد أجمعت الحكومات العربية على التحفظ على المادة ٢٩ المتعلقة بحق احدى الدول الاعضاء في الاتفاقية في منازعة أخرى امام محكمة القضاء الدولي، كما انفرد العراق بتحفظ خاص يتعلق بالألّا يترتب الاتفاق أى التزام باعتراف أو اقامة علاقات مع اسرائيل.

ومن المعلوم أن النساء الكويتيات محرومات من الترشيح في انتخابات البرلمان وحق التصويت، رغم أن المادة ٢٩ من الدستور تنص على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة. وكانت النساء، وجمعيات حقوق الانسان يأملن الحصول على

خروقات في دوائر بوزنيقة وتاملالت وتالوين وطنجة وابن أحمد، كما تلقت شكوى من حزب الاستقلال تتعلق بخروقات في ايمنتانوت والحاجب اكورا وأسفى بياضة. وقالت الأمانة العامة للجنة في (بيانها) أنها كلفت قضية ورؤساء اللجان الاقليمية لهذه الدوائر بالقيام بالأبحاث الضرورية بهدف اتخاذ القرارات المناسبة عند الاقتضاء، وأكد البيان أن التحريات التي أجريت أبانت حياد السلطة المحلية وسير عملية الاقتراع بصفة عادية.

الصومال : الأوضاع بعد انسحاب القوات الغربية

أتمت القوات الأمريكية العاملة في إطار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (يونصوم - ٢) انسحابها في ٢٥ مارس/آذار كما انجزت القوات الغربية الأخرى انسحابها في توقيت مقارب لهذا التاريخ، وانسحبت القوات العربية «باستثناء القوات المصرية» بدءاً من ٢١ مارس/آذار. وبقي في مقديشيو ١٦٠٠ جندي مصري من مجموع القوات العربية المشاركة في (يونصوم - ٢) والتي كانت تبلغ نحو ٤٠٠٠ جندي. وقد أصبحت قوات (يونصوم - ٢) تعتمد في غالبيتها على دول أفريقية وآسيوية.

وكان بعض المراقبين قد تخوفوا من احتمالات تجدد القتال على نطاق واسع بين الفصائل الصومالية خاصة بعد التخلي عن سياسة نزع السلاح عنوة منها، غير أن القادة الصوماليين بادروا بالعمل على تحقيق نوع من الوفاق بإبرام الاتفاق المؤرخ في ٢٤ مارس/آذار في نيروبي، والذي اقر «رفض استخدام كل أنواع العنف كوسيلة لحل الصراعات، وتطبيق وقف النار، ونزع أسلحة (الميلشيات) طوعاً في كل انحاء الصومال»، لكن النزاعات القبلية والخلافات بين الفصائل، كان لها آثارها الوخيمة على عملية المصالحة وجهود اقرار السلام.

وكانت جهود المصالحة قد بدأت بتوقيع كل من اللواء محمد فارح عديد زعيم التحالف الوطني الصومالي، والرئيس المؤقت على مهدي محمد زعيم جبهة انقاذ الصومال (مجموعة الـ ١٢) نيابة عن قادة الفصائل الـ ١٦ اتفاقاً، أكدوا فيه المصالحة بين فصائلهما، ووقف النار، ونزع الأسلحة طوعاً، ونظم الاتفاق خطوات عقد مؤتمرين في مقديشيو في منتصف ابريل / نيسان ومايو / أيار، وذلك لاختيار الرئيس ونوابه ورئيس الوزراء وتشكيل البرلمان، وأفادت المصادر أن الاتفاق يشير إلى أن مجلس الرئاسة سيضم خمسة أعضاء بينهم رئيس الوزراء، وأن مجلس الوزراء سيشكل من ١٩ إلى ٢١ عضواً، وأن البرلمان سيشكل على أساس اتفاق أديس أبابا، الذي قضى باختيار ثلاثة ممثلين لكل من أقاليم البلاد الـ ١٨ مع بعض التعديلات. وأن هذه المجالس الثلاثة ستستمر ولايتها لفترة انتقالية لمدة سنتين.

وقد حفز هذا الاتفاق القوى المتصارعة في كيسمايو على عقد اتفاق من أجل توحيد جناحي حركة الوطنيين الصوماليين (إحدى فصائل التحالف الوطني الطومالي) ونص الاتفاق على وقف النار في ٢٨ مارس/آذار ولكن وبالرغم من توقيع هذه الاتفاقات اندلع القتال في ١٠ ابريل/نيسان في مدينة «مركا»

حق التصويت للنساء وتطوير قضية المرأة في اعقاب تحرير الكويت عام ١٩٩١ نظراً للدور الذي قمن به في المقاومة الشعبية، وبالفعل أثار بعض نواب مجلس الأمة قضية منح المرأة حقها في التصويت في الانتخابات العامة وحقها في الترشيح وكسر حلقة التمييز تجاهها. وتقدم رئيس اللجنة التشريعية بالمجلس العام ١٩٩٢ باقتراح بمنح المرأة حق التصويت والترشيح في الانتخابات العامة في البلاد، وأحال المجلس هذا الموضوع الى جمعية الشريعة والدراسات الاسلامية. لكن الجمعية ذكرت ان هذه القضية مخالفة للشريعة الاسلامية وأنها «جرى وراء ديمقراطية الغرب».

وقد اغتنمت بعض المطالبات بحقوق المرأة مناسبة انتهاء سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا ووجهن تهنئة لنساء جنوب أفريقيا اللاتي تمارسن حق الانتخاب والتصويت (للمرة الأولى) كما عبرن عن احتجاجهن لاستمرار حرمانهن من حق الاقتراع والترشيح. وأظهرت السيدة وكيلة وزارة التعليم العالي المفارقة من أن الكويت قد تعين سفيرتها في زيمبابوي (نبيلة الملا) سفيرة في جنوب افريقيا وهي لا تتمتع بحقوق سياسية في بلادها.

المغرب : اعلان نتائج الانتخابات التشريعية الجزئية والمعارضة تتحدث عن «تجاوزات واعتقالات»

جرت الانتخابات التشريعية الجزئية في المغرب، يوم ٢٦ ابريل/نيسان لاعادة الانتخاب في أربعة عشر دائرة انتخابية كانت الغرفة الدستورية قد الغت نتائج ثلاثة عشر منها إثر اللوائح الاعتراضية التي تقدم بها المتنافسون السياسيون في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ ٢٥ يونيو / حزيران ١٩٩٣. أما الدائرة الرابعة عشر فتخص دائرة مدينة (سل) التي توفي نائبها من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية، فإن نسبة المشاركة كانت ضعيفة جداً خلال يوم الاقتراع، ولم تتعد ١٥٪ من نسبة من لهم حق التصويت.

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز تحالف حزبي المعارضة الرئيسيين (الاستقلال والاتحاد الاشتراكي) بخمسة مقاعد. في حين حصل حزب الاتحاد الدستوري (أغلبية مساندة للحكومة) على ثلاثة مقاعد، وحزب التجمع الوطني للاحرار على مقعدين، وحصل حزب التقدم والاشتراكية (معارض) على مقعدين، وفازت الحركة الشعبية بمقعد واحد، كما فاز حزب الشورى والاستقلال بمقعد.

وقد تحدثت أحزاب المعارضة عن حدوث عدة تجاوزات واعتقالات في بعض الدوائر الانتخابية. ففي دائرة «بوزنيقة» ذكر الاتحاد الاشتراكي أن السلطات قامت باعتقال عدة أشخاص من بينهم نجل أحمد الزيدى مرشح الاتحاد. كما صرح حزب الاستقلال أن «تدخلات الاعوان الحكوميين والدور التمويلي لصالح بعض المرشحين، كان لها أثر كبير على نتائج الانتخابات يوم الاقتراع. وتعقيباً على ذلك أصدرت الأمانة العامة للجنة الوطنية للسهر على الانتخابات» بيانا أشارت فيه الى انها تلقت بياناً من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يشير الى حدوث

البيان الى ان اكثر من ٧٠ ألف لاجئ كان مفترضا أن يعودوا الى الصومال هذا العام، ولكن يعوق ذلك الامكانيات المادية المتاحة.

وكذلك تأثرت أيضا وحدة حقوق الانسان، والتي أنشئت في اطار (يونسوم - ٢) في نوفمبر / تشرين أول ١٩٩٣ بعد تصاعد الانتقادات لسلوك القوات الدولية تجاه المدنيين الصوماليين، وما أعقب ذلك من جدل حول انتهاكات حقوق الانسان في الصومال. لعدم توافر التمويل الكافي أو الدعم الذي يمكنها من التعامل مع انتهاكات حقوق الانسان.

لكن بالرغم من هذه الأجواء، والتي تركت أثرا سلبية على حالة حقوق الانسان، وجهود المصالحة وجهود الاغاثة فقد شهدت الساحة الصومالية تطورا ايجابيا، عندما أعلن عبد الرحمن أحمد علي زعيم الحركة الوطنية الصومالية، وأول رئيس لجمهورية أرض الصومال في ٢٩ أبريل / نيسان، أن حركته نبذت دعوتها الى انفصال الشمال، ودعا الى صيغة تحفظ وحدة البلاد، كما تحفظ للشماليين تطلعهم الى اقامة كيان مستقل، في ما اعتبر دعوة الى اقامة نظام فيدرالي، وعلل ذلك بأن مواطني الشمال «أدركوا بوضوح أن المجتمع الدولي لن يعترف بجمهورية أرض الصومال»، لكن يتوقف جدوى هذا الاعلان على موقف باقي القوى الشمالية خاصة مع استمرار الحكومة القائمة في الشمال، واستمرار رفض السيد محمد ابراهيم عقال الرئيس الحالي لجمهورية أرض الصومال لفكرة إعادة توحيد البلاد.

المفوضية السامية لشئون اللاجئين تستكمل اجتماعاتها التحضيرية الاقليمية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية

استكملت المفوضية السامية لشئون اللاجئين اجتماعاتها الاقليمية حول مبادرة «المشاركة في العمل» التي تستهدف تعزيز التعاون بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية فعقدت في فبراير / شباط ١٩٩٤ بياجنوك الاجتماع الاقليمي لآسيا وفي مارس / آذار بأديس ابابا الاجتماع الاقليمي لافريقيا، وفي أبريل / نيسان في بودابست الاجتماع الاقليمي لأوروبا. وذلك تمهيدا لعقد المؤتمر العالمي بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية المقرر عقده بالنرويج في يونيو / حزيران ١٩٩٤، وهو مؤتمر يبادر بتدعيم واعتماد سبل المشاركة بين المنظمات غير الحكومية والمفوضية في جميع جوانب العمل المتصل باللاجئين.

وقد سبق هذه الاجتماعات الاقليمية الثلاثة، ثلاثة اجتماعات اقليمية اخرى كان أولها الاجتماع الاقليمي لأمريكا والكاريبى وقد عقد في كاراكاس في شهر يونيو / حزيران ١٩٩٣، والاجتماع الاقليمي لجنوب آسيا وعقد في كاتمندو في نوفمبر / تشرين أول ١٩٩٣، والاجتماع الاقليمي للشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا الذي عقد في تونس في يناير / كانون ثان ١٩٩٤ ومثلت فيه المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

١- مؤتمر بانجوك (١٤ - ١٦ فبراير / شباط ١٩٩٤)

شارك في الاجتماع الآسيوي ممثلون عن ٦٦ منظمة غير حكومية من ١٤ دولة آسيوية وتناول الاجتماع قضايا اللاجئين في المنطقة الجغرافية الآسيوية. وبدأى ذى بدء، أقر الاجتماع

جنوب الصومال وأفضى الى إجراء مؤتمر كيسمايو للسلام الذي كان مقررا عقده في ٨ ابريل / نيسان الى ٢٥ مايو / أيار. كما شهدت مقديشيو في الوقت ذاته اشتباكات بين «قبائل مرصدة ودولي» (احد فروع هرجدر - سعد)، وكذلك مناقشات أخرى وقعت بين قبائل حوالدي وغير، ولم تتمكن المصادر من اعطاء تفاصيل عن عدد الضحايا. كما اندلعت معارك قبلية في منطقة جليب جنوب الصومال في ١٧ أبريل / نيسان، بين قبيلتي شيخخال وكالجعل، وادت هذه المعارك الى مقتل ١٢ شخصا، واصابة اكثر من ٣٥ آخرين بجروح، وأكدت مصادر الأمم المتحدة أن إحدى القرى الصغيرة في المنطقة أحرقت بأكملها، وأن مئات من النازحين مشردون من دون مأوى أو غذاء.

وكذلك نشب قتال ممتد بدءا من ١٦ أبريل / نيسان بين إحدى فروع قبيلة الهوية في مقديشيو (حوالدي) و(هرجدر - سعد «قبيلة اللواء عيديد») واستمر حتى نهاية شهر مايو / أيار ولم يقتصر على مقديشيو فقط، بل امتد لبعض الوقت لوسط الصومال. واتهمت مصادر من قبيلة (هرجدر سعد) قبيلة (حوالدي) بقتل ١٧ شخصا من النساء والأطفال والشيوخ، بينما افاد بعض أعيان قبيلة (حوالدي) أن سبب الصراع، هو أن قبيلتهم استبعدت من كل الاتصالات السياسية، والتي جرت من أجل الوفاق الوطني، وتأليف حكومة انتقالية، وأعربوا عن خشيتهم من أن تتوصل الفصائل الصومالية الى ترتيب تغيب عنه قبيلة (حوالدي).

وقد أثرت أعمال القتال في مقديشيو بالسلب على جهود المصالحة مما أدى الى تأجيل مؤتمر السلام والذي كان متوقعا عقده في ١٥ ابريل / نيسان، ثلاث مرات: الأولى ٢٥ ابريل / نيسان، والثاني ١٠ مايو / أيار والثالثة في ٣٠ مايو / أيار. وأدى القتال اضافة الى انفلات الأوضاع الأمنية، الى تعليق العديد من منظمات الاغاثة عملياتها فأغلق برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة مكتبه في كيسمايو، في ١١ أبريل / نيسان وعلق عملياته في المنطقة، وأوضح أن إعادة فتح المكتب لن تتم الا اذا وافقت جميع الفصائل الصومالية على ضمان أمن عمليات الاغاثة. واغلقت «المنظمة الدولية لمكافحة الجوع» مقرها في مدينة بيدادة في ١٢ أبريل / نيسان بسبب الأوضاع الأمنية، كما طلبت مجموعات مسلحة من منظمة تطوعية هندية غير حكومية تعمل في بناء المدارس مغادرة موظفيها «بيدادة» فوراً.

كذلك أدى نقص الموارد المالية للأجهزة الانسانية التابعة للأمم المتحدة الى أزمات عنيفة بسبب الحاجة الى تمويل أنشطتها، وحذرت المفوضية السامية لشئون اللاجئين في بيان لها من نيروبي في ١٤ أبريل / نيسان بأنها ستوقف كل عملياتها عبر الحدود الكينية الى جنوب الصومال، في حالة عدم حصولها على ٢٠ مليون دولار مساعدات عاجلة، وأوضحت أن برنامج «عبر الحدود» الذي تنفذه منذ سبتمبر / أيلول ١٩٩٢ يتضمن ٣٨٦ مشروعا عاجلا لتسهيل عودة اللاجئين طوعا الى مناطقهم، في جنوب الصومال، وضمان استقرارهم فيها، وشددت على أن هذه المشاريع، قد تتوقف بسبب عدم وجود الاموال اللازمة، وأشار

ضرورة تخصيص يوم عالمي أو عام دولي للاجئين.

وفي مجال الحماية اقترح المشاركون إسناد مهمة دراسة وتحليل أسباب تدني تبنى الحكومات للاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة باللاجئين، الى فريق عمل مشترك بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية. وأوصى الاجتماع بعقد اتفاقية اقليمية بشأن اللاجئين، على الا يتعارض الانضمام اليها والصكوك الدولية الخاصة بحماية اللاجئين.

كذلك دعا الاجتماع الى تيسير التنسيق بين المنظمات غير الحكومية ودفع استراتيجيات وبرامج العمل بها ودفع التزامها وتطبيقها لمعايير النصوص الدولية. كما أكد المشاركون على أهمية تبادل الخبرات والمعلومات المعنية باللاجئين بين المنظمات غير الحكومية وتنسيق اختصاصاتها لتقييم أوضاع واحتياجات اللاجئين. كما حث الاجتماع الحكومات على مراجعة التوصيات الختامية للجنة التنفيذية للمفوضية عند وضع نظم قانونية للاجئين، وذلك من أجل تحسين اوضاع اللاجئين وتحاوز مآلات والعقبات الخاصة بقضاياهم وشئونهم.

هذا وقد تطرقت المناقشات الى قضية النزوح الداخلي، حيث أقر الاجتماع حق المشردين داخل أوطانهم في الحصول على الحماية المادية والقانونية. ودعا الى تأسيس آلية دولية تضطلع بالنظر في احتياجاتهم الأساسية. ومع هذا، فقد حذر الاجتماع من انغماس المفوضين في هذا النطاق مما يقوض مبادئ وشروط قبول اللجوء.

ونظرا لأهمية وخصوصية مسألة العودة الطوعية للوطن في المنطقة الآسيوية فقد خصص اجتماع بانكوك لدراستها بندا مستقلا على جدول الأعمال. وأكد على ان العودة الطوعية الى الوطن تعد من افضل الحلول المطروحة لحل مشاكل وأزمات اللجوء وذلك في اطار التنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة على ان يشمل التخطيط الشامل والتنظيم والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية خلال المرحلة التحضيرية، وترتبط النظرة والخطة شاملة لعودة اللاجئين ارتباطا وثيقا بتأهيلهم وادماجهم مرة اخرى مع مجتمعاتهم الأصلية وذلك في سبيل تحقيق أفضل النتائج لسد حاجات اللاجئين في تلك المرحلة.

أما في مجال الطوارئ فقد ركزت التوصيات على أربعة موضوعات رئيسية وهي : التنسيق وتنفيذ عمليات الطوارئ والتدريب والتمويل حيث أقر المشاركون بضرورة بدء تنفيذ عمليات الطوارئ قبيل تدفق «اللاجئين» على ان تكون الترتيبات الأولية والتحضيرية بمثابة اجراءات وقائية تضمن الاستجابة لأية أوضاع طارئة. ولهذا حث الاجتماع على تأسيس آليات تتيح للمنظمات غير الحكومية المشاركة بامكانياتها وفعالية اكبر في عملية الاستعداد للطوارئ وغيرها من البرامج. وكما أكد الاجتماع على الحاجة الماسة الى زيادة الاهتمام ببرامج التدريب المخصصة للمنظمات غير الحكومية لتمكينها من مواجهة الأوضاع الطارئة مما يستدعي مطالبة الحكومات بدعم تلك البرامج ماديا وتنفيذا.

كذلك أجمع المشاركون على ضرورة التواصل بين مجالات

الاغاثة والتأهيل والتنمية وربط مراحلها وسد الثغرات بينهما ودعا الى تفهم صعوبة إدماج اللاجئين في المنطقة كحل طويل المدى مما يتطلب دراسة متعمقة لبرامج إعادة التوطين والعودة الطوعية لبلد الأصل. وأوصى الاجتماع بتنسيق الجهود المبذولة بين بلد المنشأ وبلد اللجوء باسناد تخطيط وتنفيذ برامج شاملة الى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والدولية ذات الخبرة في مجال التنمية وتقييم الموارد البشرية.

أدرج الاجتماع على جدول أعماله عدة نقاط رئيسية تتعلق بالجماعات الأكثر ضعفا وخاصة النساء والأطفال. وقد دعا المشاركون الى اهمية الالتزام بالمعايير التي اقرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة والمتصلة بحماية ورعاية النساء اللاجئات والأطفال واعتبارها أساسا للعمل المشترك والتنسيق المتبادل بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية.

٢- مؤتمر أديس أبابا (٢١ - ٢٣ مارس / آذار)

تلا مؤتمر بانجوك، المؤتمر الاقليمي الأفريقي في أديس أبابا ، وشارك فيه ٦٣ منظمة غير حكومية و٣٥ منظمة دولية.

وفي مجال الحماية : حث الاجتماع المفوضية والمنظمات غير الحكومية على تعزيز آليات التنسيق بينهما مما يتيح التمرس على تطبيق آليات حماية اللاجئين. وتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات الخاصة بأنشطة الحماية وخاصة في مجال تحسين المجتمعات الاقليمية فيما يعنى الاحتياجات الانسانية للاجئين، وخاصة النساء .

كما طالبت المفوضية والمنظمات غير الحكومية بتقديم العون في عملية تأسيس لجان متخصصة للمنظمات غير الحكومية في مجال الحماية، وحث الحكومات على الموافقة على تلك اللجان واجازة أنشطتها. وتنظيم دورات تدريبية لرفع وعي العاملين والنشطين في مجال حماية اللاجئين. كما دعا الاجتماع الى إقامة نظام انذار مبكر لرصد جذور الصراعات الداعية لتدفق اللاجئين وهي المهمة التي تدعو الى تنمية وتطوير نظم جمع المعلومات وتحليلها ومن ثم المبادرة بحل مشاكل اللاجئين قبل تفاقمها.

كذلك حث المؤتمر المجتمع الدولي على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة ازمت النزوح الداخلي. كما حث المفوضية على الاتفاق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتنظيم حلقات دراسية وبحثية ودورات تدريبية لتعريف المنظمات غير الحكومية بالآليات الدولية المتعلقة بشئون اللاجئين وكيفية تطبيقها.

أكد الاجتماع على الدور الهام والمسئولية التي تضطلع بها الدول والحكومات في حماية مواطنيها والالتزام بواجبها الانساني في حماية واغاثة النازحين واللاجئين ادراكا لتزايد الحاجة للعمل تحت وطأة الازمات والصراعات

وفي مجال الطوارئ: دعا الاجتماع الى تكوين اتحاد متخصص يضم المفوضية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات والمؤسسات المعنية بشئون اللاجئين وذلك سعيا الى تنسيق الانشطة والجهود المبذولة لحماية واغاثة اللاجئين وتطوير تقنيات العمل في مجال تبادل المعلومات وتقييم الأنشطة. وتعنى

«لجان معالجة الأزمات» بالأوضاع المتفاقمة وتطورها ومحاولة البحث عن حلول اقليمية وتنمية الموارد وتعزيز جهود المساعدات الانسانية. وعلاوة على ذلك، حث الاجتماع المفوضية على تبني سياسات مالية وإدارية تتسم بالمرونة وذلك لتتيح مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المعنية بشئون اللاجئين بانجاز برامجها في حالات الطوارئ

كذلك اكدت المفوضية والمنظمات غير الحكومية على أهمية تطوير برامج الاغاثة والتأهيل والادماج سواء في بلد الأصل او البلد المضيف ولذا يتحتم على المنظمات غير الحكومية ان توسع نطاق التمويل والمساعدات لتخفف اعتمادها الكلى على مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

وفي مجال المشاركة : اوصى الاجتماع بتكثيف آليات العمل وتبادل المعلومات والتشاور والخبرة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية وحث المفوضية على تكوين تنظيمات اتحادية على المستويين الاقليمى والمحلى او تيسير تعاون المنظمات غير الحكومية هذا الى جانب جهود المفوضية فى عقد دورات تدريبية للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العاملة فى مجال حماية واغاثة اللاجئين، يكون ضمن اهدافها تبادل الخبرات ورفع عمل المؤسسات المختصة.

وركز الاجتماع على الحاجة الماسة الى تأسيس بنك افريقى يخصص بالتمويل او اعداد دليل تعويض بالموارد البشرية والمادية المتاحة للمفوضية والمنظمات المعنية، قبيل واثناء وبعد نزوح اللاجئين من موطنهم الأصلي.

وادرأكا من المشاركين لأهمية تنمية تبادل المعلومات ونشرها، دعوا الى ضرورة تعزيز وتيسير تأسيس مراكز للتوثيق والاتصال بين المنظمات غير الحكومية.

٣- مؤتمر بودابست (٢٥ - ٢٧ ابريل / نيسان)

جاء المؤتمر التحضيرى الاقليمى لأوروبا والذى عقد فى بودابست فى ختام سلسلة المؤتمرات التحضيرية، وكان اكبرها، اذ شارك فيه ١٠٨ عضوا من ٣٦ دولة يمثلون مائة منظمة غير حكومية وبذلك يكون عدد المنظمات غير الحكومية التى شاركت فى المؤتمرات التحضيرية ٤٠٠ منظمة.

وشأن المؤتمرات التحضيرية السابقة فقد كان أول موضوعات جدول أعماله مسألة الحماية، ودعا المشاركون للتركيز على استراتيجيات الحماية فى القارة الأوروبية ككل، وهذا بالاعتراف بالرابطة بين ظاهرة اللجوء فى غرب ووسط وشرق أوروبا. وعلى ذلك أبرز المشاركون أهمية عقد مؤتمرات على المستويين المحلى والاقليمى.

وأقر المجتمعون بأهمية دور المنظمات غير الحكومية الدفاعى، وضرورة استمرار الجهود على كافة المستويات، بالتشاور مع المفوضية السامية، والتى عليها بدورها السعى لدى الحكومات للاعتراف بأنشطة المنظمات غير الحكومية الدفاعية.

وفى ضوء المناقشات الجارية حول سياسات اللجوء فى أوروبا الغربية دعا المؤتمر المفوضية للمحافظة على حضور قوى، والاسهام بشكل اكبر فى هذه المناقشات واعتبر دور المفوضية فى

شرق ووسط أوروبا حيوى لاستقلال المنظمات غير الحكومية. وعبر المشاركون عن أن المفوضية والمنظمات غير الحكومية مدعويين لممارسة دورهم الدفاعى مع حكومات شرق ووسط أوروبا مع احترام الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية لجماعات الاقليات فى أوروبا والدول المستقلة حديثا.

وشأن باقى المؤتمرات التحضيرية اعتبر التدريب ذا أهمية قصوى وطلب الى المفوضية استمرار تزويد المنظمات غير الحكومية فى وسط وغرب أوروبا بالتدريب والتوسع فيه من منظور تعزيز قدراتها للعب دور فى مسائل اللجوء.

اما بخصوص النازحين داخليا فقد اعترف الاجتماع بالبعد الجديد والهام لهذه الظاهرة فى أوروبا وطالب المجتمع الدولى بتطوير استراتيجية دولية للتعامل مع قضية النازحين داخليا وطلب الى المفوضية والمنظمات غير الحكومية لجمع وتوزيع المعلومات عن الاوضاع الجديدة الناشئة عن النزوح الداخلى

كذلك اعتبر المشاركون أن تدريب المفوضية للمنظمات غير الحكومية والسلطات الحكومية ذا أولوية لمساعدتهم لتحسين أدائهم الميدانى. كما جرت التوصية بدمج عمل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية فى حالات النزاعات فى خطط الامن والاجلاء الخاصة بالأمم المتحدة.

اما بخصوص الطوارئ فقد جرى تقدير الحاجة الى آلية مشاورات مبكرة ومبكرة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية. وطلب الى المنظمات غير الحكومية والمفوضية تطوير علاقات أوثق مع منظمات حقوق الانسان كوسيلة لتعزيز قدرات انذار مبكر. كما طلب الى الجانبين ايفاد بعثات تقييمية مشتركة.

ودعا الاجتماع لوضوح اكبر فيما يتعلق بالتأهيل والتنمية فى اطار نظام الأمم المتحدة وناشد المفوضية لتسهيل مشاوراتهم مع برنامج الامم المتحدة للتنمية UNDP فى مرحلة مبكرة لتسهيل التحول من الاغاثة الى التوطين الى التنمية. وجرى التأكيد على ان احوال اللاجئين تتطلب مقاربة مرنة لتخطيط التنمية.

أما بخصوص المشاركة فقد اكد الاجتماع انها يجب ان تبني ابتداءً على المستوى المحلى، ومن ذلك التعاون فى مجالات التدريب، والمعلومات، والدفاع، ومواجهة التعصب والعنصرية وبناء المؤسسات. وفى كل الأحوال فان المشاركة يجب ان تبني على الثقة المتبادلة. وهناك حاجة لعقد لقاءات سنوية لمناقشة الأسبقيات والاستراتيجيات.

ومن أجل تسهيل الاتصالات فقد دعيت المفوضية لتعزيز ودعم شبكة من المنظمات غير الحكومية على كل المستويات. كما دعى كذلك كل من المفوضية والمنظمات غير الحكومية لاستكشاف تبادل الموظفين لتعميق تفهم كل منهم لدور الآخر ومسئولياته. كما جرت التوصية لتأسيس شكل تنظيمى فى إدارة المفوضية تستطيع المنظمات غير الحكومية من خلاله الإشارة للمسائل التى لايمكن حلها على المستوى المحلى. وكذا التوصية بتأسيس مجموعة عمل مشتركة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية لمراجعة التعاون فى أنشطة القطاع الخاص بجمع التبرعات.

حقوق الانسان فى الوطن العربى

مصر:

المنظمة تطالب بتحقيق مستقل فى حادث وفاة المحامى عبد الحارث مدنى والافراج الفورى عن المحامين المعتقلين

تابعت المنظمة ببالغ القلق وقائع وتداعيات الأزمة الحادة التى نشبت بين نقابة المحامين والحكومة، فى اعقاب وفاة المحامى عبد الحارث مدنى بشبهة التعذيب بعد ان رجحت ذلك العديد من الملابس التى احاطت بها مثل اخفاء السلطات لنبا الوفاة لأكثر من أسبوع، ورفض السماح بتشريح الجثة، والحصار المفروض على قبره حتى الآن، وشهادة أحد أفراد عائلته.

وكانت الأزمة قد بدأت يوم ٢٦ ابريل / نيسان بالقضاء القبض على عبد الحارث مدنى بمكتبه، ولم يهتد أهله وزملاؤه الى مكان احتجازه، حتى تلقت أسرته اخطارا تليفونيا من قسم شرطة السيدة زينب يوم ٦ مايو / أيار للحضور واستلام جثته. وبالرغم من الشكوك التى احاطت بطرف وفاته، وتقديم المنظمة المصرية لحقوق الانسان بلاغات متتالية الى النائب العام فى ٢٧ ابريل / نيسان ٥ مايو / أيار، حول القلق عن مصيره بسبب الاجراءات التعسفية التى رافقت مدهمة مكتبه، والعبث بمحتوياته ومصادرة ملفات قضايا المعاملة السيئة التى لاقاها المحامون المتواجدون بالمكتب، بالرغم عن كل ذلك فلم تصدر النيابة العامة أو وزارة الداخلية أى بلاغ رسمى حول أسباب الوفاة، مما اثار قلق المحامين والرأى العام. وليس قبل ١٥ مايو / أيار عندما اعلنت وزارة الداخلية رسميا أن سبب وفاة مدنى يعود الى «هبوط حاد فى الدورة الدموية».

وقد تزامن هذا الاعلان مع اليوم المحدد لاضراب المحامين عن ممارسة عملهم، تنفيذاً للقرار الصادر عن مجالس نقاباتهم العامة والفرعية فى سائر أنحاء الجمهورية، ولم يقنع هذا التفسير جموع المحامين وبخاصة أنه أورد نفس التفسير الذى بررت فيه وزارة الداخلية وفاة المعتقل أحمد فاروق فى أغسطس / آب داخل مبنى مباحث أمن الدولة. وضاعف من الشكوك ما أورده البلاغ من أن الوفاة وقعت فى اليوم التالى من إلقاء القبض على المذكور، أى أن إخطار النيابة العامة والأسرة وتسليم الجثة تم بعد أكثر من اسبوع من الوفاة. وقد تلقت المنظمة المصرية لحقوق الانسان من أحد افراد أسرة عبد الحارث مدنى أنه عاين الجثة قبل دفنها ووجد بها اصابات ظاهرة تشمل جروحا وتقيحات بمنطقة الصدر والظهر وآثار قيد حديدى بالساقين وتقيحات بجميع أنحاء الجثة.

فى اعقاب ذلك، تصاعدت الاحتجاجات داخل نقابة المحامين حتى بلغت ذروتها يوم ١٧ مايو / أيار عندما صمم المحامون على الخروج بمسيرة سلمية تستهدف الوصول الى مقر قصر عابدين لتسجيل احتجاجهم على واقعة وفاة زميلهم وتراخي السلطات فى التحقيق فى الحادث، والمطالبة بالافراج عن عشرات المحامين المحتجزين بدون تهمة أو محاكمة منذ مدة طويلة، فبمجرد أن بدأ تحرك المحامين للخروج بمسيرتهم من مقر نقابتهم العامة بالقاهرة، امطرت قوات الأمن مقر النقابة ببابل من القنابل المثيرة

للأعصاب، والمسيلة للدموع، والرصاص المطاطى ورصاص الرش، وذلك على الرغم من حرص المحامين على تأكيد التزامهم بالقانون وحرصهم على تفادى الصدام مع قوات الأمن. مما ادى الى حدوث اصابات واختناقات عديدة. كما قامت قوات الأمن بالقبض على ٢٧ محامياً أثناء المسيرة، فضلا عن ١٥ مواطنا تصادف وجودهم فى مكان المسيرة، واقتحام منازل عدد من المحامين وتفتيشها والقضاء القبض عليهم، ومن بينهم ثلاثة من اعضاء مجلس النقابة، هم الاساتذة مختار نوح (أمين الصندوق) وخالد بدوى (أمين الصندوق المساعد) وجلال مسعد (الأمين العام المساعد)، اما الباقون فهم الاساتذة: منتصر الزيات، وجمال تاج الدين، وصلاح سالم، وقمر موسى، ومحمد حمدان المحامون. وقد تم عرضهم جميعا على النيابة التى امرت بحبسهم ١٥ يوماً.

وتستنكر المنظمة العربية لحقوق الانسان هذه الاجراءات القمعية ضد المحامين لمنع مسيرتهم السلمية لمخالفة ذلك لأحكام العهد الدولى لحقوق المدنية والسياسية الذى صادقت عليه مصر، ولأحكام الدستور، التى تقر للمواطنين الحق فى التجمع السلمى دون اخطار مسبق، وتعرب عن أسفها عن استمرار انكار السلطات المصرية لالتزامها القانونى المترتب على تصديقها على العهود الدولية بالسماح لكافة صور التعبير السلمى عن الرأى. وتطالب السلطات المعنية بالافراج الفورى عن كافة المحامين المحتجزين بسبب ممارستهم لحقهم فى التظاهر والتجمع السلمى، والتحقيق فى التجاوزات التى ارتكبتها أجهزة الأمن خلال نفس المسيرة.

كما تناشد المنظمة السلطات المعنية باجراء تحقيق فورى مستقل فى واقعة وفاة المحامى عبد الحارث مدنى واعلانه للرأى العام، ومحاسبة المتسببين فى الاجراءات التعسفية الى رافقت مدهمة مكتبه والتى جاءت بالمخالفة لاحكام المادة (٥١) من قانون المحاماة التى تنص على عدم جواز التحقيق مع أى محام أو تفتيش مكتبه الا بمعرفة أحد اعضاء النيابة العامة، ووجوب اخطار مجلس النقابة العامة او الفرعية قبل الشروع فى التحقيق معه، والتى تخول للنقيب أو من يمثله حق حضور التحقيق.

تقرير ميدانى للمنظمة المصرية لحقوق الانسان عن أوضاع السجون المصرية

أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان يوم ١٦ ابريل / نيسان تقريرها الثانى حول أوضاع السجون فى مصر تحت عنوان «سجناء بلا حقوق». ويتناول التقرير الذى يقع فى ٢٧ صفحة، بالرصد والتحليل للتطورات التى لحقت بالأوضاع داخل السجون منذ اصدار التقرير الأول «انتهاكات حقوق الانسان فى السجون المصرية: نموذج سجون «منطقة طرة» فى أغسطس / آب ١٩٩١.

ويعتمد توثيق مادة التقرير الحالى بالدرجة الأولى على الجهد الميدانى الذى قام به محامو المنظمة والعاملون بوحدة البحث القانونى والعمل الميدانى، والذى شمل جمع المعلومات عن

العراق / لبنان:

المنظمة تدن اغتيال المعارض العراقي طالب السهيل

تابعت المنظمة بقلق بالغ اغتيال الشيخ / طالب السهيل في بيروت يوم ١٢ ابريل / نيسان الماضي. والمعروف ان الشيخ طالب السهيل، عضو في الهيئة المركزية للمجلس العراقي الحر واحد أقطاب المعارضة بالخارج. وكان قد غادر العراق في عام ١٩٥٨، وأقام في الأردن ثم المملكة العربية السعودية ووصل لبنان قبل وقوع الحادث ببضعة أيام.

وقد القت السلطات اللبنانية القبض على دبلوماسيين عراقيين ترددت أنباء عن تورطهما في الحادث، وهما الملحق التجاري خالد خلف والملحق الثقافي محمد كاظم. وأشارت المصادر اللبنانية الرسمية الى اعترافهما بارتكاب الحادث، وأنهما تلقيا أوامر مباشرة من بغداد بتنفيذه، وأنهما يتمتعان الى جهاز المخابرات العراقية.

وقد نشبت أزمة دبلوماسية حادة بين لبنان والعراق إثر وقوع الحادث والقاء القبض على الدبلوماسيين العراقيين، وطالبت السلطات اللبنانية العراق برفع الحصانة الدبلوماسية عنهما وتسليم شخص ثالث اشتبه بتورطه ايضا في الحادث، لاستكمال التحقيقات معهما ومحاكمتهما، لكن نفت السلطات العراقية «نفيا قطعيا» أى تورط لهما، وطالبت بالافراج عنهما فورا. وأسفرت الأزمة عن قطع السلطات اللبنانية العلاقات الدبلوماسية مع العراق، وأمهلت اعضاء السفارة العراقية في بيروت ٧٢ ساعة لمغادرة البلاد.

وقد ادانت المنظمة العربية لحقوق الانسان حادث اغتيال الشيخ السهيل وطالبت بمحاسبة الجناة. كما أصدر فرع المنظمة بالمملكة المتحدة بيانا استنكر فيه الحادث وأدان اغتيال الشيخ السهيل. ودعا الأمم المتحدة ومجلس الأمن للضغط على العراق من أجل تطبيق القرار (٦٦٨) الخاص بكفالة حقوق الانسان لكافة المواطنين العراقيين.

لبنان :

الجمعية اللبنانية تطالب بمعاينة

المتسببين بقتل مواطن تحت التعذيب

تلقت المنظمة ببالح الأسف ما اورده المصادر بشأن وفاة المواطن اللبناني «طارق حسنية» داخل سجن بيت الدين تحت التعذيب يوم ١٩ مارس / آذار ١٩٩٤. وقد خاطبت الجمعية اللبنانية وزارتي الداخلية والعدل بشأن هذه الواقعة التي تتناقض مع القوانين اللبنانية ومع شرعة حقوق الإنسان ولا سيما المادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وطالبتهم اتخاذ التدابير القانونية لمعاينة متسببي الجريمة المذكورة، وكذا اتخاذ التدابير اللازمة في كافة أماكن التوقيف وفي السجون وفي المخافر لمنع وقوع أى عمل من اعمال التعذيب على أى انسان وحصر التعامل مع الموقوفين أو المسجونين بالاجراءات القانونية والقضائية وبالأساليب التي تقرها حقوق الانسان.

المعتقلين والسجناء من خلال ٨١ زيارة قاموا بها للسجون المختلفة. كما تستند مادة التقرير أيضا الى الشكاوى التي تلقتها المنظمة والى الشهادات التي تقدم بها أقارب المعتقلين والسجناء وبعض المحامين.

عالج التقرير القوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بتنظيم السجون وموقعها من الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان، كما رصد المظاهر المختلفة لانتهاكات حقوق الانسان داخل السجون، وبخاصة في سجن ابو زعبل الصناعي وسجن المرج، وأفرد قسما خاصا لرصد الوضعية الخاصة بالسجناء في السجن شديد الحراسة المعروف باسم «العقرب» في طره باعتباره حالة نموذجية. كما عرض التقرير نماذج لسجناء يعانون من تردى حالتهم الصحية أو اصابوا داخل السجون وتركوا دون رعاية طبية كافية، أو تتطلب أوضاعهم الصحية الحرجة ضرورة الافراج عنهم.

أورد التقرير عدة توصيات لرئاسة الجمهورية ومجلس الشعب ووزارة الداخلية والنائب العام، وأعربت المنظمة المصرية عن اعتقادها أن وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ يشكل خطوة ضرورية لوضع حد للأوضاع المتردية داخل السجون.

وقد اعربت المنظمة عن أسفها لأن كافة مساعيها لدى السلطات لوقف الانتهاكات داخل السجون لم تلق نجاحا يذكر. فقد تقدمت خلال الاعوام الثلاثة الماضية بـ ٥١ بلاغا للنائب العام بشأن ما تلقت من شكاوى حول الانتهاكات الواقعة بالسجون المصرية، كما تقدمت ببلاغات مماثلة الى وزارة الداخلية غير انها لم تلتق ردا على هذه البلاغات ولم تخط علما بأية تحقيقات أجريت بشأنها.

مصر / العراق:

مواطن مصرى يطلب مساعدة المنظمة لتمكينه من

مباشرة دعوى قضائية بالعراق

تلقت المنظمة التماسا بشأن مواطن مصرى يدعى نبيل ابو عوف حسن ربحان، كان يعمل بالعراق منذ عام ١٩٧٩ وحتى تاريخ ابعاده في ٢٦ ابريل / نيسان ١٩٩٣ ببغداد. واورد التماس ان زوجة المذكور وتدعى ربيعة كريم راضى (فنانة عراقية) قد قتلت في ٦ يوليو / تموز ١٩٩٣. وقد حاول المذكور بعد ذلك ضم ابنه المدعو شريف (من مواليد البصرة في ١٦ يوليو / تموز ١٩٩٠) الى حضنته، ولكن أعاق ذلك رفض السلطات السماح لمحام مصرى بمباشرة الدعوى عن طريق القنصلية المصرية بالعراق واشترطت السلطات العراقية ان يقوم بذلك محام عراقي بينما هو مبعد من العراق ولا يستطيع تحمل المصاريف القضائية، وتوكيل محام.

وتتابع المنظمة مع ادارة خدمة المواطنين والتظلمات والمتابعة بالخارجية المصرية سبل مساعدة المذكور في مباشرة دعواه القضائية الخاصة بحضانة ابنه، والمساعدة في اجلاء قضية مقتل زوجته.

السلطات السورية تصفية اوضاع كافة المعتقلين السياسيين واطلاق سراحهم وبخاصة المحتجزين منذ اعوام طويلة.

السعودية :

اعتقال عدد من النشطاء المؤيدين للاصلاحات السياسية

أوردت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» من مقرها الجديد في لندن أن قوات الشرطة قامت خلال الأسبوع الأخير من أبريل / نيسان باعتقال عدد من النشطاء المؤيدين للاصلاحات السياسية في حائل (شمال المملكة). وأوضححت اللجنة في بيان لها أن المعتقلين هم : عبد المحسن الغميز (مدرس)، وعبد الله الزقدي (وكيل مدرسة)، وعبد الله المرزوق (رئيس مكتب الدعوة بحائل) وخالد سفيان (مدرس)، ومحمد النونان (عضو مكتب الدعوة). كما أشار البيان أيضاً إلى أن قوات الأمن أعتقلت الطالب أنمار المسعري (١٩ عاماً) بنجل محمد المسعري الناطق الرسمي بإسم اللجنة بهدف «ممارسة الضغط على والده» الموجود حالياً في لندن. ويذكر أن محمد المسعري وهو استاذ فيزياء سابق في جامعة الملك سعود في الرياض اعتقل في ١٥ مايو / أيار ١٩٩٣ مع عدد من المثقفين السعوديين بعد أيام من اعلان تشكيل «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية». وأطلق سراحه في نوفمبر/ تشرين ١٩٩٣ ووضع قيد الإقامة الجبرية الى أنه تمكن من مغادرة البلاد الى بريطانيا.

وكانت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» قد أصدرت «بياناً» يوم ٢٠ أبريل / نيسان ١٩٩٤ أعلنت فيه أنها استأنفت نشاطها، لكنها نقلت عملها الى لندن بعد أن «أصبحت جميع وسائل التعبير وطرق الاصلاح متعذرة في المملكة» وذكر البيان أنه «تعددت الأساليب القمعية التي استخدمت ضد دعاة الاصلاح فاشتملت على المنع من السفر والفصل من الوظيفة ومنع ممارسة الأعمال الخاصة، فضلاً عن المطاردة والاستدعاء والاعتقال والتوقيف والسجن والتعذيب بل وحتى التهديد بالقتل». وقال البيان ان اللجنة مصممة على «استمرار المبادرة الاصلاحية ومواصلة الطرح السلمي والمتعقل في الدعوة الى الاصلاح والتغيير من خلال الأساليب الحضارية».

السودان :

المنظمة السودانية تعرب عن قلقها بشأن سجين سياسي

أعربت المنظمة السودانية لحقوق الانسان في بيان أصدرته يوم ١٨ أبريل / نيسان عن قلقها بشأن مصير الحاج عبد الرحمن نقد الله وزير الشؤون الدينية السابق والعضو القيادي في حزب الأمة المعارض، وذلك بعد ورود أنباء عن نقله من أحد مراكز الاحتجاز غير القانونية المعروفة «ببيوت الاشباح» في الخرطوم الى سجن «شالا» في غرب السودان.

وقال بيان المنظمة أنه عقب نقل سلطات الأمن للحاج نقد الله الى سجن «شالا» ترددت شائعات في الخرطوم عن تمكنه من الهرب من «شالا» مع مأمور السجن. وأضاف البيان أن أسرة الحاج نقد الله تشعر بالقلق خوفاً من أن يكون اطلاق هذه

كما طلبت الجمعية اللبنانية من السلطات المعنية الاسراع في وضع برنامج تربوي على احترام حقوق الانسان وعلى التقيد بالقانون في اوساط رجال الأمن ولاسيما منهم المسئولون عن التحقيقات والسجون.

سوريا :

المنظمة تناشد السلطات اطلاق سراح أفراد أسرة الراحل اللواء صلاح جديد

ناشدت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات السورية باطلاق سراح تسعة من أفراد أسرة الراحل اللواء صلاح جديد، واثنين من أصدقاء الأسرة تم اعتقالهم إثر وفاة اللواء صلاح جديد بسجن المزة العسكري يوم ١٩ أغسطس/ آب الماضي. كانت السلطات الأمنية قد داهمت مساكن أفراد الأسرة عقب وفاة اللواء جديد واعتقلت المذكورين خلال الفترة من ٢٣ - ٢٩ أغسطس/ آب وهم : فادي واسامة ومنير جديد أبناء أخيه، فضال وصلاح محمود جديد وعمار عبود أبناء أخته وغسان فؤاد صديق وياسر رياض جديد أبناء أخيه، وعلى عيس حكيم ابن أخت زوجته وعبد الرازق الحلاق ونعيم خوري من أصدقاء الأسرة. وقد حاول بعض أولياء المعتقلين وأقاربهم الإتصال مع المسئولين في أجهزة الأمن للإستفهام عن أسباب الإعتقال والمطالبة بإطلاق سراحهم لكنهم لم يتلقوا جواباً على ذلك، ومضت تسعة أشهر دون السماح بزيارتهم أو حتى معرفة مكان اعتقالهم. المعروف أن ستة من التسعة المعتقلين من أفراد أسرة اللواء جديد تلاميذ مدارس وطلاب جامعيين.

والسلطات تطلق سراح بعض السجناء السياسيين ..

اطلقت السلطات السورية سراح عدد من المسجونين السياسيين المنتمين الى تنظيمات محظورة في أوائل شهر مايو / أيار وشملت الافراجات كل المنتمين الى التنظيم الشعبي الناصري. ومن بينهم الأمين العام للتنظيم د. خالد الناصر وعضو اللجنة التنفيذية محمد دقو، والصحفي عادل صهيوني. كما شملت أيضاً معظم المنتمين الى حزب الاتحاد الاشتراكي العربي وبعض قوى اليسار الأخرى.

وتجدر الإشارة الى ان هؤلاء المسجونين قد القى القبض عليهم في سبتمبر / أيلول ١٩٨٦ اثر حملة اعتقالات واسعة طالت العشرات، وصدرت بحقهم أحكام تراوحت مددها بين ست وتسع سنوات.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد ناشدت السلطات السورية أكثر من مرة لاتخاذ الاجراءات الكفيلة باطلاق سراح هؤلاء المحتجزين، أو احوالة المتهمين منهم الى محاكمة عادلة تراعى فيها الضمانات المقررة دولياً. كما ناشدت هذه السلطات الاطلاق الفوري لسراح كل الذين امضوا فترات العقوبة التي قضت بها المحكمة خلال فترة اعتقالهم المديد والتي تجاوزت في كثير من الأحيان فترة العقوبة ذاتها.

والمنظمة اذ ترحب بهذه الخطوات، فإنها تأمل في أن تواصل

الشائعات متعمدا من بعض الجهات التي تريد تنفيذ مخطط لقتله، وأن لديها من الأسباب ما يجعلها تدق أجراس الانذار خوفاً على حياة الحاج نقد الله الذي عرف بمواقفه المنتقدة بعنف للجهة القومية الاسلامية.

وكان الحاج نقد الله قد اعتقل في أغسطس / آب ١٩٩١ وحوكم بالسجن بعد اتهامه بالمشاركة في مخطط انقلابي. ونقل من سجن «سواكن» في شرق السودان ليظهر بعد ذلك في سجن «كوبر»، ثم ينقل قبل شهرين الى أحد «بيوت الاشباح» في الخرطوم.

تونس:

الرابطة التونسية تعرب عن قلقها بشأن وضع الحريات

أصدرت الرابطة التونسية لحقوق الانسان «بلاغاً» صحفياً بتاريخ ١١ أبريل / نيسان أوضحت فيه أن الهيئة المديرية للرابطة قد اجتمعت في أوائل أبريل / نيسان في جلسة عادية وناقشت العديد من المسائل المتعلقة بالحياة الداخلية للرابطة، كما تم استعراض وضع الحريات في البلاد منذ المؤتمر الرابع، وتوقفت بالخصوص عند :

- محاكمة السيد حمه الحمامي الذي حكم عليه بخمس سنوات ونصف بسوسة و٦ سنوات بقابس.

- ايقاف واحالة على المحاكم كل من السادة المنصف المرزوقي الرئيس السابق للرابطة الذي طالبت ولا تزال تطالب بإطلاق سراحه فوراً، وعبد الرحمن الهاني، وأحمد الكحلوي، وذلك من قضايا مختلفة وثيقة الصلة بحرية الرأي والتعبير والتنظيم.

- احالة السيد بوجمعة الرميلى رئيس قائمة حركة التجديد في الانتخابات التشريعية بدائرة بن عروس على القضاء يوم ١٨

أبريل / نيسان بتهمة ترويج أخبار كاذبة. عزل السيد كمال العبيدى الصحفى بوكالة أفريقيا للأنباء دون تمكينه من حق الدفاع عن نفسه أو سماع محاميه.

- كما تعرضت الهيئة المديرية الى الاجراءات الأخيرة التي اتخذتها وزارة الدولة للاعلام ضد بعض وسائل الاعلام الأجنبية، ومنع مبعوث منظمة «مراسلون بلا حدود» من التثبت من معلومات تبنتها هذه المنظمة، وكذلك الشكاوى التي وردت على الرابطة في خصوص ظروف اقامة المساجين وأعربت عن انشغالها العميق وخوفها من أن تعالج مختلف هذه القضايا بأسلوب يزيد من تعقيدها.

وقد رفضت الحكومة التونسية في بيان لها بتاريخ منتصف أبريل / نيسان اتهامات الرابطة التونسية القائلة بأن أشخاصاً تعرضوا للملاحقات أو صدرت ضدهم أحكام بسبب آرائهم. وقال «البيان» أن الرابطة «تصدق دون تمييز مزاعم تفتقر الى أى أساس» ؟ وأن الأشخاص الذين حوكموا أو هم موضع تحقيق قضائي إنما تعرضوا لذلك من أجل جنح مختلفة.

وأشار البيان في هذا الصدد الى احمى حمه الهامى رئيس حزب العمال الشيوعى المحظور الذى صدر ضده أخيراً حكم بالسجن لمدة خمسة أعوام بتهمة «انشاء جمعية بصورة غير شرعية وتزييف بطاقات هوية والاعتداء على رجال الأمن» وكذلك الدكتور منصف المرزوقي الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الانسان الذى يجرى حالياً التحقيق معه بتهمة «نشر وترويج أخبار زائفة من شأنها تكثير صفو النظام العام».

وأكد البيان أن جميع الحالات التي تعرضت لها الرابطة تتعلق فقط بجنح حق عام أو باخطاء مهنية لاصلة لها اطلاقاً بحرية الرأي والتعبير.

البيان الصادر عن اجتماع مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الأستاذ الكيخيا باجراء تحقيق مشترك في الحادث بين السلطتين المصرية والليبية. وهو اجراء تلح المنظمة منذ وقت مبكر على اجرائه بمشاركة ممثلين قانونيين عنها، وعن الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى بالأأم المتحدة. وتطالب المنظمة باعلان نتائج هذا التحقيق في أقرب وقت ممكن.

وقد اعتبر المجلس أن اختطاف الكيخيا لا يعد انتهاكا لحقه في الحرية والأمان الشخصى فحسب، بل ومؤشرا على استمرار ظاهرة الاختفاء القسرى التي تعاني منها عدة بلدان عربية، واعتداء على المنظمات الحقوقية العربية والدولية التي ينتمى لسته من تنظيماتها، وتهديدا غير مقبول لكل نشاط حقوق الانسان. وقد أكد المجلس عزمه على ألا يهدأ للمنظمة بال حتى تجلو مصيره، وأن تقدم مخطفيه للعدالة. وأن تستحث جهودها لمكافحة ظاهرة الاختفاء البغيضة من كافة بلداننا العربية.

وقد قرر المجلس اتخاذ عدة اجراءات لتعزيز التحقيقات في الحادث والابقاء على حيوية القضية، وتكثيف الاهتمام بقضية

في أول لقاء لمجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان بعد الاختفاء القسرى للأستاذ منصور الكيخيا عضو المجلس في القاهرة في العاشر من كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣، عقد المجلس اجتماعا يومى ١٤ و١٥ نيسان / أبريل الجارى في بيروت لبحث حالة حقوق الانسان في الوطن العربى.

استعرض المجلس الاجراءات التي اتخذتها المنظمة، وكافة أفرعها ومؤسساتها العضوة من أجل كشف مصير الأستاذ منصور الكيخيا وتأمين سلامته. ولا حظ، ببالغ القلق، استمرار تعثر التحقيق في قضية اختفائه، رغم مرور أكثر من أربعة أشهر على الحادث، وعدم اصدار الحكومة المصرية أية بيانات عن نتائج التحقيق رغم الحاج المنظمة على ذلك، وأكد المجلس مجددا على مسؤولية الحكومة المصرية عن اجلاء غموض الحادث بحكم مسؤوليتها عن تأمين سلامة المقيمين على أراضيها ومسؤولية الحكومة الليبية بحكم مسؤوليتها عن المواطنين الليبيين. وقد أثار اهتمام المجلس إخطار السيد العقيد معمر القذافي لأسرة

الحكومة اللبنانية بأن تأخذ بعين الاعتبار دواعي القلق حول قضية الاعلام في لبنان وتطلع المجلس لأن يبقى لبنان قاعدة عربية لحرية الرأي والتعبير بصحافته ووسائل اعلامه المرئية والمسموعة.

كذلك تدارس المجلس ببالغ القلق اثار الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي للعام الخامس على التوالي، وتأثيره المؤسف على كل فئات الشعب الذي بدأ يعاني من مظاهر النقص الفادح للتغذية والأدوية والارتفاع الجنوني للأسعار ومايصاحب ذلك من اثار اجتماعية مرضية. ويدعو المجتمع الدولي - بالحاح - لانهاء هذا الحصار، كما يطالب الحكومة العراقية بوضع نهاية ماثلة للحصار الداخلي الذي تفرضه على الأكراد في الشمال وعرب الأهوار في الجنوب ووقف كل الاجراءات القمعية وتسوية مشكلات اللاجئين والنازحين والمهجّرين. كما يدعو الحكومة العراقية مجددا لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بالافراج عن الأسرى والمرتهنين الكويتيين لديه والتعاون في اجلاء مصير المفقودين أثناء الحرب ووضع نهاية لمعاناة هؤلاء الأشخاص وأسرهم.

كذلك دعا المجلس لرفع الحظر المفروض على ليبيا وحث المجتمع الدولي على البحث عن حلول سلمية للأزمة تكفل عقد محاكمة عادلة للمتهمين بحدوثي التفجير، وعدم الاضرار بحقوق الشعب الليبي أو الزج بالمنطقة في مزيد من أعمال العنف.

ولاحظ المجلس الانتهاكات الجسيمة المترتبة على استمرار حرب الجنوب في السودان بدءا من أعمال القتل وانتفاء بالهجرة التي شملت مئات الالاف داخليا وخارجيا، ويدعو الحكومة السودانية والأطراف المتنازعة الى تقديم هدف احلال السلام على ماعداه، ومراعاة اتفاقيات جنيف المعنية، ورحب بمبادرة اتحاد المحامين العرب في المساعدة في اطلاق سراح بعض الأسرى لدى «جيش تحرير الشعب السوداني».

ولاحظ المجلس بكل أسف الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها حقوق الشعب الفلسطيني، والتي استمرت بكل ضراوتها بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي للفلسطينيين، وازدواجية المعايير التي يتعامل بها المجتمع الدولي حيال انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني، وعدم كفاية الاجراءات التي اتخذت لعدم تكرار المذابح ضد الفلسطينيين العزل.

وجدد المجلس دعوته للمجتمع الدولي باصباغ الحماية القانونية على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والاصرار على انهاء احتلال كافة الأراضي العربية، والتمسك بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق تقرير المصير والحق في العودة. كما وجه المجلس نداء للمجتمع الدولي للضغط على اسرائيل لوقف أعمال القتل ضد الفلسطينيين والاعتقالات التعسفية والافراج عن جميع المحتجزين الفلسطينيين دون تمييز. كما دعا الى الافراج الفوري عن مئات المحتجزين اللبنانيين في مراكز الاحتجاز والمعتقلات في الشريط الحدودي المحتل في لبنان، والذين ترفض اسرائيل زيارة الصليب الأحمر لهم ويعانون من أسوأ ظروف الاحتجاز.

ويدين المجلس بشدة العدوان الاسرائيلي المتواصل على لبنان، ولاسيما ذلك الذي جرى أمس من جراء قصف القرى والبلدان ومدينة صيدا وقتل وجرح عشرات الأبرياء.

المختفين في الوطن العربي، وتأمين الافراج عنهم. فعزز تشكيل اللجنة القانونية الخاصة بمتابعة القضية بالمنظمة وضمّ محامين من أعضاء المجلس إليها، واستكمال تأسيس «اللجان العربية لافراج الكيخيا» في كافة البلدان العربية. وتنسيق الجهود مع المنظمات الدولية حول قضية المختفين، والترتيب لعقد ندوة تكشف للرأي العام العربي أبعاد المشكلة، واعتبار العام الحالي «عام المختفين» واتخاذ الأستاذ الكيخيا رمزا لكل المختفين.

كذلك لاحظ المجلس ببالغ القلق تغيب الدكتور منصف المرزوقي، عضو المجلس والرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الانسان، عن حضور اجتماعاته لاحتجازه منذ ٢٤ آذار / مارس بسبب تعبيره عن آرائه بطريقة سلمية، وانتهاك حقوقه القانونية، والتعنّت في استخدام السلطة باستمرار ابقائه قيد الحجز دون تحديد موعد محاكمته، وحرمانه من المشاركة في أداء واجبه الانساني في اجتماعات مجلس الأمناء رغم مناشدة السلطات التونسية بذلك. ويطالب المجلس السلطات التونسية بالافراج الفوري عن الدكتور منصف المرزوقي.

وقد تدارس المجلس حالة حقوق الانسان في الوطن العربي وتوقف مطولا عند استثناء العنف في العديد من البلدان العربية بشكل يهدد بالانزلاق الى الحرب الأهلية في بعضها، كما لاحظ بقلق بالغ أعمال العنف التي تقوم بها بعض الجماعات الخارجة على القانون، ومناخ التعصب والكراهية الذي تشيعه جماعات سياسية ترفع شعارات اسلامية، وتجاوز السلطات العربية للقانون في تصديدها لهذه الظاهرة، والتذرع بها لتعميد قوانين الطوارئ وسن المزيد من التشريعات المقيدة للحريات وانغماس بعض الحكومات في تنفيذ اعدامات خارج نطاق القضاء، والتوسع في الاعتقال التعسفي، وإعادة اعتقال من تفرج عنه المحاكم، واحتجاز أسر المطلوبين كرهائن

كما لاحظ بقلق استمرار ظاهرة التعذيب في عدد من البلدان العربية، واستمرار سقوط قتلى من جرائه، ودعا الحكومات العربية لاتخاذ اجراءات فورية لوضع حد لهذه الظاهرة التي تحولت الى ممارسة روتينية في بعض البلدان، وتحسين أحوال السجون وتأمينها بما يحول دون تكرار الأحداث الجسيمة التي شهدتها عدة سجون وأسفرت عن سقوط مئات الضحايا بين قتيل وجريح.

كذلك لاحظ المجلس بقلق بالغ انتهاك الحريات الأساسية في العديد من بلدان المنطقة وفي مقدمتها حريات الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في المشاركة في ادارة الشؤون العامة. ولاحظ المجلس استصدار قوانين مقيدة لهذه الحريات وتوقيف عدد من الصحفيين والاعلاميين، وتعزيز نظم الرقابة على النشر في عدد من البلدان، وضاعف من قلق المجلس انغماس أطراف غير حكومية في تعميق انتهاكات هذه الحريات، وفي مقدمتها اغتيال الصحفيين والاعتداء على دور الصحف واستصدار فتاوى قانونية ودينية تضاعف من اشكالية ممارسة الحريات في البلدان العربية.

ويتوجه المجلس بمناسبة انعقاده في لبنان، بمناشدة خاصة الى

الامم المتحدة المعنية على تكثيف دورها في هذه القضية (١٠)
وتوسيع دائرة الاتصالات بالهيئات الشعبية في الوطن العربي
وخارجه حول القضية.

منصف المرزوقي والاعتداء على نشاط حقوق الانسان
بخلاف القواعد القانونية السائدة بعدم ابقاء المتهمين قيد
الحبس الا في الجنايات الخطيرة، يقبع د. منصف المرزوقي عضو
مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان قيد الحبس منذ ستة
أسابيع، بزعم اهائته لهيئة قضائية خلال حديث أدلى به لصحيفة
أسبانية. وهو اتهام يمثل في حالة ثبوته جنحة رأى ولا يجوز
حبس المتهم فيها الا بعد أن يكون الحكم باتا ونهائيا باستنفاد
كل درجات التقاضي.

ومن المؤسف أن هذا الاجراء التعسفي يستمر رغم نفى
منصف المرزوقي للدلاء بهذا الحديث، ورغم تفسير الصحيفة لما
أوردته على لسان المرزوقي بسوء الترجمة. كما لم يتم تحديد
موقع لمحاكمته، بل وجرى اتخاذ خطوات تعسفية جديدة تجاهه
بوقف مرتبه وقطع الخط الهاتفى عن منزله.

وتعتقد المنظمة العربية لحقوق الانسان أن مشكلة د. منصف
المرزوقي أبعد مدى من حديث نقلته عنه صحيفة أسبانية، لاندرى
مقدار وصولها للرأى العام العربى، وربما ترتبط بدوره كأحد
نشطاء حقوق الإنسان.

ومنصف المرزوقي ليس أول عضو من أعضاء مجلس أمناء
المنظمة العربية لحقوق الانسان الذى يتعرض لمثل هذا الاجراء
التعسفى. سبقه الى ذلك د. أمين مكى عضو مجلس الأمناء،
والذى قضى قرابة العام فى سجون السودان دون اتهام أو
محاكمة، ثم غادرها الى منفى اجبارى لا يستطيع معه العودة الى
السودان حتى هذه اللحظة. كما سبق حبس د. المرزوقي كذلك
بفترة وجيزة «اختفاء» منصور الكيخيا، عضو مجلس أمناء
المنظمة. الذى انقضت ستة أشهر منذ اختفائه عقب اجتماع
الجمعية العمومية للمنظمة بالقاهرة دون أن يصدر بيان واحد من
وزارة الداخلية المصرية يوضح نتائج التحقيقات فى قضية اختفائه.

والواقع ان المرزوقي، ومدنى، والكيخيا ليسوا سوى نماذج فى
«طابور» طويل من نشطاء حقوق الانسان الذين يدفعون واحداً تلو
الآخر ضريبة مواقفهم فى مواجهة انتهاك حقوق الانسان. ففى
ذات الطابور الطويل يقبع أكثم نعيمة وصحبه من لجان الحريات
الديمقراطية وحقوق الانسان فى سجون وسوريا إثر محاكمة
جائرة فى نهاية العام ١٩٩٢، ويستعد خمسة آخرين من زملائهم
لمصير مماثل أمام محكمة أمن الدولة ذاتها. التى حكمت فى
قضية نعيمة. وعلى ذات الطريق قضى محمد المسعري وزملاءه
من الأعضاء القيادين فى لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية فى
المملكة السعودية أشهراً فى السجن خلال العام ١٩٩٣ قبل أن
يرحلوا الى خارج بلادهم، ولذات الأسباب دخل محمد صولح
رئيس رابطة جيبوتي لحقوق الانسان السجن أيضاً فى أغسطس
١٩٩٣ بسبب انتقادات أبداها بخصوص انتهاكات حكومة بلاده
لحقوق العفر.

من ناحيتها استمرت المنظمة تستحث المساعى لاستمرار
التحقيقات الرسمية بالقضية، وإيجاد موقع للحدث فى اهتمام
الرأى العام العربى وسط الخطوب الجسيمة التى تمر بها الأمة،
وكلاهما مهمتان تزدادان صعوبة مع كل وقت يمضى دون
احراز تقدم فى هذه القضية. لكن مانع له وما عبر عنه مجلس
أمناء المنظمة بالاجماع، هو أن المنظمة تعتبر كل يوم يمضى
دون كشف مصير الكيخيا انتهاكا متجددا يقع عليها، وأنها لن
يبدأ لها بال حتى يتم اجلاء هذه القضية.

فى اطار جهودها المستمرة، تابعت المنظمة اجراء مساعى
دولية لكشف غموض الحادثة، كما تابعت هيئاتها أنشطتها من
أجل استمرار حيوية القضية، فأسس فرع المملكة المتحدة «اللجنة
العربية لانقاذ الكيخيا»، وعقد مؤتمرا مهما فى لندن عن
«الاختفاء القسرى والاختطاف وحقوق الانسان» فى ٣٠
مايو/آيار ١٩٩٤ شارك فيه رئيس المنظمة، وعقدت المنظمة
المصرية اجتماعا «للجنة المصرية لانقاذ الكيخيا» شارك فيه الأمين
العام. وأعدت الامانة العامة للمنظمة ورقة عمل عن «ظاهرة

الاختفاء القسرى فى الوطن العربى : منصور الكيخيا دراسة حالة
تمهيدا لتنظيم ندوة لمناقشة أبعاد الظاهرة فى الوطن العربى، وسبل
مواجهتها وأحالتها الى أعضاء مجلس الامناء والافرع والمنظمات
العضوة، وأجرت اللجنة العربية لانقاذ الكيخيا المنبثقة عن المنظمة
اليمنية للدفاع عن الحريات الديمقراطية فى اليمن (قبل حرب
اليمن) بجملة من الفعاليات من بينها مخاطبة السلطات المصرية
والليبية، وقد تلقت اللجنة افادة من السفارة المصرية فى صنعاء
بأحالة مخاطباتها للجهات المختصة بالدولة.

وقد أجمعت مداولات هيئات المنظمة و«اللجان العربية لانقاذ
الكيخيا» على برنامج من عشرة نقاط بهدف الابقاء على حيوية
القضية واستمرار «ملفها مفتوحا»، حتى يتم استعادة الكيخيا
واجلاء مصيره. ويشمل البرنامج (١) ادماج قضية اختفاء
الكيخيا مع قضية الاختفاء القسرى على مستوى الوطن العربى
واتخاذ منصور الكيخيا رمزا لكل المختفين فى الوطن العربى. (٢)
وتعزيز هيئة الدفاع المشكلة من المنظمة للمتابعة القانونية للقضية
بانضمام الاستاذ عادل عيد المحامى عضو مجلس الأمناء اليها.
(٣) واعتبار العام ١٩٩٤ عام منصور الكيخيا، (٤) واستمرار
الالاحاح على اجراء تحقيق مشترك من جانب السلطتين المصرية
والليبية تشارك فيه المنظمة بصفة المراقب. (٥) وعقد ندوة دولية
تضم كل الهيئات المعنية بقضية الاختفاء القسرى وبمصير
منصور الكيخيا (٦) وإصدار بيان شهرى يوضح مدى تقدم
الجهود نحو اجلاء غموض القضية. (٧) واستمرار اصدار مواد
اعلامية وتوثيقية وفنية عن الكيخيا وقضية الاختفاء فى الوطن
العربى بما فى ذلك اصدار مقالات صحفية، واعداد كتاب،
وملف توثيقى، وفيلم وثائقى.... الخ (٨) واستمرار اجراء مساعى
ووساطات دولية للبحث عن الكيخيا، (٩) واستمرار حث أجهزة

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان

المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالأردن تنتخب
(تمة المنشور ص ١٦)

وكانت الجمعية العمومية قد واجهت بعض المشاكل خلال انعقادها أدت الى تأجيل إنعقادها من ٢٢ ابريل الى ٦ مايو، بسبب عدم إكمال النصاب القانوني. كما واجهت في الاجتماع الجديد مشكلات تتعلق بصحة العضوية وأسلوب التثيت منها. فقيما اقترح بعض الحاضرين التصويت على ادراج التأكد من صحة عضوية المشاركين على جدول الأعمال أو لايدرج، انقسم الحاضرون الى تيارين : بين معارض ومؤيد، واتسع نطاق الخلاف مما حدا لانسحاب مجموعات حزبي جبهة العمل الاسلامي وجبهة العمل القومي من الاجتماع، كما نشب خلاف مع مندوب وزارة الداخلية مما كاد أن يؤدي الى إلغاء الاجتماع مرة ثانية، حيث طالب بإخلاء القاعة وإلغاء الاجتماع. لكن تم احتواء الموقف، وانتهى الأمر بإجراء التصويت على مقترح تقدم به بعض الأعضاء حول أسلوب التثيت من العضوية، لكن نتيجة لتصويت لم تقنع المحتجين، وأنسحب ٧٥ عضوا. إلا أن الاجتماع استمر بحضور ٨٠ عضواً وأجريت الانتخابات على هذا الاساس.

الرابطة الجزائرية تعبر عن انشغالها
(تمة المنشور ص ١٦)

كما تم استعراض شروط الحياة العامة للمواطن والتدهور الملاحظ فيها وخطورة ذلك على اوضاع البلاد. وأكد مكتب الرابطة على ضرورة التغيير الجذري للمسيرين وخاصة في الادارة العمومية في علاقاتهم اليومية مع المواطنين. وقد اصدرت الرابطة بياناً بهذه المناسبة اوضحت فيه انها وجدت تفهما كاملاً واهتماماً خاصاً لدى السيد الرئيس بكل القضايا التي اقترحتها، وأشارت الى ان الرئيس قد عبر في هذا الصدد عن تشجيعه للرابطة وحشها على كشف السلبيات والتجاوزات والتصدي لهما، كما عبر عن استعدادة لدراسة كل الملفات التي تقدم له ومعالجتها وفقاً لما يقتضيه الحال، وفي هذا الصدد أكد السيد الرئيس على فتح مكتبه لتلقى هذه الملفات على ان تكون موثقة، وأكد انه حريص على التطبيق الصارم للقانون على الجميع.

الجمعية الكويتية تقر خطة عملها للعام ١٩٩٤
(تمة المنشور ص ١٦)

الانسان، ويركز المحور الثالث على تنشيط لجان الجمعية وبخاصة لجنتي المالية والعضوية، بجمع الاشتراكات والتبرعات والعمل على توفير مصادر مالية أخرى، وتنشيط العضوية والسعى الى اشراك عدد لا يقل عن ٣٠٠ عضو خلال العام ١٩٩٤. بينما انصرف المحورين الرابع والخامس الى تكثيف الاتصالات بالمنظمات العربية والدولية المعنية بحقوق الانسان، واقامة حوارات علاقات وطيدة معها.

المعهد العربي لحقوق الانسان
ينظم دورة تدريبية حول التوثيق بالقاهرة

نظم المعهد العربي لحقوق الانسان وشبكة هيروكس، بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب ومركز التوثيق والمعلومات بالجامعة العربية دورة تدريبية في التوثيق والمعلومات الخاصة بحقوق الانسان بالقاهرة خلال الفترة من ١٥/٢٨ الى ١٩٩٤/٦/٧، شارك فيها ٢٠ متدرباً من عشرة بلدان عربية، بهدف اثاره الاهتمام بمسألة التوثيق والمعلومات في مجال حقوق الانسان واعطاء المشاركين تكويناً اولياً حول أساليب جمع المعلومات ومعالجتها وبثها اعتماداً على التكنولوجيا الحديثة.

• ويعقد ندوة عربية دولية حول تقييم ومتابعة
المؤتمر العالمي لحقوق الانسان

كذلك ينظم المعهد بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب ندوة عربية - دولية حول تقييم ومتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الانسان خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ يونيو / حزيران ١٩٩٤ من خلال خمسة محاور رئيسية يتجه الأول لتحليل وثائق المؤتمر، والثاني لدراسة أثر المؤتمر على تطوير آليات الامم المتحدة، ويذهب الثالث لتقييم مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمر واستراتيجيات المستقبل، ويدرس المحور الرابع بعض الموضوعات الخاصة التي عالجه المؤتمر مثل حقوق المرأة، والحق في التنمية وتقرير المصير، أما المحور الخامس والأخير فيتناول الاستنتاجات والاستراتيجيات وقد دعى للتحدث في هذا الملتنقى بعض مسؤولي الامم المتحدة والمنظمات المشاركة فضلاً عن المنظمات غير الحكومية المعنية العربية والدولية.

المنظمة تجدد مناشدتها لإطلاق سراح المرزوقي
(تمة المنشور ص ١٦)

المتهمين قيد الحبس الا في الجنايات الخطيرة وعدم حبس المتهمين في جنح الرأي الا بعد أن يكون الحكم باتاً ونهائياً، اى بعد استنفاد كل درجات التقاضى إذ أنه رغم نفى د.مرزوقي للدلاء بهذا الحديث، وكذا تفسير الصحيفة لما ورد في الحديث بسوء الترجمة، فقد استمر حبسه لمدة تزيد عن تسعة أسابيع، ودون تحديد موعد لمحاكمته، بل وجرى اتخاذ المزيد من الخطوات التعسفية تجاهه وذلك بوقف مرتبه وقطع الخط الهاتفي عن منزله. وذكر بيان المنظمة أنها تبذل مساعيها الحميدة، منذ القبض على د.المرزوقي من اجل اطلاق سراحه واحتتم بيان المنظمة بأنها «اذ تعتبر الدكتور منصف المرزوقي عضو مجلس أمنائها محتجزاً بسبب تعبيره عن آرائه بطريقة سلمية، فانها تجدد مناشدتها للسلطات التونسية بالافراج الفوري عنه، ووقف اجراءات محاكمته.

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان

أول اجتماع لمجلس أمناء المنظمة بعد اختفاء الكيخيا

عقد مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان اجتماعه الدوري السنوي في بيروت في منتصف ابريل / نيسان، في ظل الغياب القسري لاثنتين من اعضائه هما الاستاذ منصور الكيخيا الذي اختفى عقب اجتماع الجمعية العمومية الاخيرة بالقاهرة، والدكتور منصف المرزوقي عضو المجلس الذي يعاني الحبس في أحد سجون تونس بسبب ادلائه بحديث صحفي زعم انه «تعرض فيه بالاهانة لهيئة قضائية». و اضاف حادث اغتيال الشيخ سهيل احد قيادات المعارضة العراقية في بيروت قبيل انعقاد المجلس من وطأة الشعور بالقلق بهذه الظواهر الموصفة.

ناقش المجلس العديد من القضايا الملحة على رأسها قضية اختفاء الاستاذ منصور الكيخيا، وحبس د. منصف المرزوقي، كما ناقش مشروع التقرير السنوي للمنظمة عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال العام ١٩٩٣، وخطة عمل المنظمة للعام ١٩٩٣، وتقريراً للأمين العام عن نشاط المنظمة منذ انعقاد الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة في ديسمبر / كانون أول ١٩٩٣، وموازنتها التقديرية للعام ١٩٩٤. وصدر في ختام أعماله بياناً تم توزيعه في حينه. (انظر البيان ص ١٢)

مجلس أمناء المنظمة يدعو ثلاث شخصيات عربية للانضمام للمجلس

اعمالاً للصلاحيات المخولة له، دعا مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في اجتماعه الأخير في بيروت «بالإجماع» ثلاث شخصيات بارزة للانضمام لعضويته، بالنظر لدورهم الملموس في خدمة قضايا حقوق الإنسان في الساحتين القطرية القومية، وهم السادة د. حيدر عبد الشافي (فلسطين) وأ. عبد العزيز البناني (المغرب) وأ. أحمد الكازمي (اليمن) وقد رحبوا جميعهم بالانضمام لعضوية المجلس، وأبدوا استعدادهم لتحمل مسؤولياته.

المنظمة تجدد مناشدتها لإطلاق سراح المرزوقي

أعربت المنظمة عن بالغ قلقها لاستمرار حبس د. منصف المرزوقي عضو مجلس أمنائها منذ ٢٤ مارس / آذار بزعم إدلائه بحديث لصحيفة أسبانية ينطوي على اهانة لهيئة قضائية، وعبرت المنظمة في بيان لها عن أسفها لهذا الاجراء التعسفي الذي يأتي بالمخالفة للقواعد القانونية السائدة والتي تقضي بعدم ابقاء

المنظمة تتخذ من منصور الكيخيا رمزاً لكل المختفين

مضى قرابة ستة أشهر منذ اختفاء الاستاذ منصور الكيخيا عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان. مضت دون أن تظهر أية بارقة أمل تكشف مكان اختفائه أو تطمئن على سلامته أو تجلّي غموض الحادثة. فيما استمر صمت السلطات المصرية عن اصدار بيان يوضح نتائج التحقيقات، وخاطب العقيد القذافي اسرة الكيخيا للمرة الثانية برسالة تؤكد الاهتمام لكنها لا تخفف لا من مأساة الرجل ولا من أحزان أسرته. (التمة ص ١٤)

المنظمة العربية بالأردن تنتخب هيئتها الادارية

أجرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالأردن إنتخابات الهيئته الادارية في ٦ مايو / أيار. وقد أعيد انتخاب د. أمين شقير رئيساً للهيئة الجديدة، واهاني الدحلة أميناً للسرا. وتضمن التشكيل الجديد للهيئة د. لبيب قمحاوي نائباً للرئيس، و.ا. عبد الجبار غربية أميناً للصندوق، وكلا من السادة د. رجائي نفاع، وعمر أبو الراغب، وأسمى خضر، وخالد الطراونة، وفخرى البليسي، وسالم النحاس، ود. وليد مرقه، أعضاء.

الرابطة الجزائرية تعبر عن انشغالاتها في لقاءها والرئيس زروال

استقبل السيد الأمين زروال رئيس الدولة أعضاء المكتب التنفيذي للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان برئاسة السيد يوسف فتح الله في مطلع ابريل / نيسان ١٩٩٤. وبهذه المناسبة قدم أعضاء المكتب عرضاً عبروا فيه عن انشغالات الرابطة لوضعية حقوق الإنسان في الجزائر وما تشهده من تدهور متزايد للحقوق الفردية والجماعية. وركز أعضاء المكتب على أهم التجاوزات، المتمثلة في ممارسة التعذيب والخطف والاعتقالات الجماعية واللجوء الى اجراءات شبه قضائية تسعى الى كرامة الفرد وسمعة الجزائر، وضرورة الرجوع الى العمل العادي للهيئات القضائية وتطبيق النصوص القانونية المطابقة لروح الدستور والغاء المحاكم الخاصة.

الجمعية الكويتية تقر خطة عملها للعام ١٩٩٤

أقرت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان في ٢٨ مارس / آذار خطة عملها للعام ١٩٩٤. وقد شملت هذه الخطة خمس موضوعات، انصب اولها على احياء المناسبات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال اصدار بيانات وعقد مهرجات ومحاضرات وندوات بالاشتراك مع الجمعيات الأهلية المماثلة، ويتعلق ثانيها بالمشاركة في جميع فعاليات وأنشطة المنظمة العربية لحقوق

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

في الوطن العربي، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة • المقر الرئيسي: ١٧ ميدان أسوان، المهندسين، الجزيرة، جمهورية مصر العربية • منطقة بريدية رقم ١٢٣١١، برقا: بسيومان - مصر • فاكس: ٣٤٤٨١٦٦ ت: ٣٤٦٦٥٨٢ □ مكتب المنظمة بجنيف: P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 رئيس المنظمة: أدب الجادر، الأمين العام: محمد فائق • الاشتراكات السنوية للعضوية: الكويت ١٠ دينار كويتي، الأردن ١٠ دينار أردني، مصر ٢٥ جنيه مصري، المغرب ١٠٠ درهم مغربي، تونس ١٠ دينار تونسي، بقية الأقطار ٢٥ دولار • تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات بإسم المنظمة إلى البنك العربي المحدود - جنيف. Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201738 أو البنك الوطني المصري - فرع ثروت حساب جاري ٥٨١٨٣٥ - Alwatany Bank of Egypt/Sarwat, Account 581835